جامعة مولود معمري - تيزي وزو-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

آليات تعزيز الأمن و التعاون في المتوسط بعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبان:

- **نقروش ثيزري**
- **بلحجال حمزة**

تحت إشراف الأستاذ:

د.عمرون

لجنة المناقشة:

- قصدالي فلة UMMTO ..... رئيسا مناقشا
- محمودي منير UMMTO..... مناقشا
- عمرون محمد .....مشرفا

السنة الجامعية: 2015 - 2016

كلمة شكر و عرفان

نشكر الله عز وجل الذي وفقنا في انجاز هذا البحث و أمدنا بالصبر والإرادة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل وأخلص العرفان إلى الأستاذ عمرون محمد و جميع أساتذة قسم العلوم السياسية جامعة مولود معمري.

كما نشكر كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

و نهدي هذا العمل إلى العائلة و الأصدقاء و المقربين.

خطة البحث

مقدمة

- **الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للأمن في المتوسط**

- **المبحث الأول**: مفهوم الأمن و مستوياته

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: مستويات الأمن

- **المبحث الثاني**: الأمن من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع

المطلب الأول: النظرية التقليدية للأمن

المطلب الثاني: النظرية المعاصرة للأمن

- **المبحث الثالث:** الفضاء الجيوسياسي للمتوسط

المطلب الأول: الامتداد الجغرافي للمتوسط

المطلب الثاني : جيو سياسية المتوسط

- **الفصل الثاني: الواقع الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**

- **المبحث الأول**: البيئة الأمنية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة و انعكاسها على الأمن الدولي

المطلب الثاني : البيئة الأمنية المتوسطية

- **المبحث الثاني**: التهديدات الأمنية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

المطلب الأول: الهجرة الغير شرعية

المطلب الثاني : ظاهرة الارهاب

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة

- **الفصل الثالث : آليات تعزيز الأمن و التعاون في غرب المتوسط**

- **المبحث الأول**: الاتحاد من أجل المتوسط

المطلب الأول: نشأة و ظهور الاتحاد من أجل المتوسط

المطلب الثاني: أهداف مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط

- **المبحث الثاني:** مجموعة 5+5

المطلب الأول: نشأة و ظهور فكرة 5+5

المطلب الثاني: أهداف و مشاريع 5+5

- **المبحث الثالث:** مستقبل التعاون غرب المتوسط

المطلب الأول: سيناريو النجاح

المطلب الثاني: سيناريو الفشل

الخاتمة

مقدمة:

أثبت الواقع الدولي بعد فترة ما بعد الحرب الباردة مدى هشاشة الوضع الأمن في العالم، و هذا نظرا لتغيير طبيعة العلاقات بين الدول بشكل نوعي مما أدى لإعادة النظر في الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية حيث أصبح العالم يعرف مشاكل جديدة تتجاوز المسائل السياسية و التي تعرف بالتهديدات الأمنية الجديدة كالهجرة الغير شرعية ,الإرهاب الدولي ,المخاطر البيئة و الجريمة المنظمة عبر الدول إلى و غيرها من المشاكل التي أصبحت لا حدود لها و لا يكن التحكم فيها، كما أنها لم تكن معروفة بالحدة التي هي عليها اليوم. و في هذا الإطار أصبح المفهوم التقليدي للأمن غير قادر على احتوائها و كذلك عدم القدرة على توفير الوسائل و الإمكانيات لمواجهتها.

و تعد منطقة المتوسط و في ظل هذا الواقع كمنطقة زاد الاهتمام بها شكل كبير و ذلك من خلال العديد من الدراسات التي اهتمت بالمنطقة و التي تمركزت في معظمها على الجانب و الأمني من خلال البحث عل سبل الاستقرار ثم مواضيع التعاون الاقتصادي و التبادل التجاري وهدا خاصة بعد تحول ضفتي المتوسط. سيما الجزء الغربي إلى فضاء يجسد تعقيدات الوضع الدولي تناقضاته ما دفع دول هذا الفضاء إلى المبادرة لإنشاء و إقامة العديد من الاتفاقيات و المشاريع المشتركة بغرض تحقيق التعاون في مجالات عديدة تضمن استقرار المنطقة.

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري

1- التعريف بالموضوع :

يشكل الأمن أحد مقومات الحياة الإنسانية فهو عنصر هام تسعى إليه الدول بغرض الحفاظ على بقاءها بالدرجة الأولى و كذلك تحقيق نمو و تنمية اقتصاديين، و قديما كان مصطلح الأمن مرتبط مباشرة بالجانب العسكري و لكن مع انتهاء الحرب الباردة و كذلك ظهور معالم نظام دولي جديد ظهرت تحديات جديدة أمام العالم و معها مصطلحات دعت الضرورة لتحديثها.

و تعد منطقة المتوسط عامة و غربه خاصة في قلب هذه التغيرات كونها منطقة ذات موقع إستراتيجي يجمع بين ثلاث قارات مما يجعل الحراك فيها كثيف الأمر الذي يخلق عنه مجموعة من التحديات التي وجب على دول المنطقة مواجهتها بغرض تحقيق الأمر و الاستقرار في المنطقة.

2) دوافع اختيار الموضوع:

أ) الدوافع الموضوعية :

- ظهور جملة من المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة (التهديدات الأمنية الجديدة.. إلخ)
- تعدد القضايا الأمنية في المنطقة و كذلك الصراعات الداخلية و الإقليمية
- الأهمية التي تتمتع بما منطقة المتوسط حيث كانت من أهم المناطق التي طبقت فيها الاستراتجيات الأمنية للقوى العظمى.

ب) الدوافع الموضوعية :

- لا شك أن الانتماء لهذه المنطقة يعد أول دافع لهذه الدراسة كما أن الرغبة في معرفة مدى نجاح المشاريع التي سطرت من قبل الدول المتوسطية و خاصة الأوروبية و هذا إضافة إلى توضح حقيقة هذه المشاريع و خلفياتها.

3) أهمية الموضوع :

يندرج هذا الموضوع ضمن الدراسات الأمنية التي أصبحت موضوع جوهري في السياسة العالمية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة حيث اتسع مفهوم الأمن و ارتباطه بعدة مجالات أخرى على عكس ما كان عليه في السابق.

4) أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة في المقام الأول إلى معرفة أهم التغيرات التي حصلت عقب إنتهاء الحرب الباردة و ما صاحبها من متغيرات على الساحة الدولية كيف أثرت على منطقة المتوسط عامة و غربه خاصة كما تهدف كذلك إلى إبراز أهمية هذه المنطقة من خلال الموقع الاستراتيجي الذي يجعلها ذات أهمية كبرى نظرا للتحركات الكثيفة التي تعرفها المنطقة في العديد من المجالات. كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأهداف الحقيقة وراء المبادرات التي قادتها الدول الأوروبية في مجال الأمن خاصة.

5) طرح الإشكالية:

هل يمكن اعتبار أن التحولات التي حصلت بعد الحرب الباردة دافع لقيام مبادرات تعاونية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة؟

و تتفرع عليها الأسئلة التالية :

- ما هي أهم التحولات التي عرفها مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة ؟
- لماذا تعد منطقة غرب المتوسط من بين أكثر المناطق في العالم التي عرفت حراكا دوليا واسعا بعد نهاية الحرب الباردة؟
- ما هي أهم الوسائل التي طرحت لتحقيق تعاون أمني في المنطقة؟

- **فرضيات الدراسة :**

إن التحولات المفاهمية و النظرية التي طرأت على مفهوم الأمن أدت إلى بروز ضرورة إقامة مشاريع تعاونية في المتوسط.

الموقع الاستراتيجي و الموارد التي تزخر بها منطقة المتوسط عامة و غربه خاصة هو العامل الأساسي للحراك الذي تعرفه المنطقة.

جميع المبادرات المطروحة في إطار التعاون غرب المتوسط طموحه تتسم بالتعقيد تكون فيها فرص الفشل أكبر من فرص النجاح.

6) حدود ومجال الدراسة :

1- المجال الجغرافي:

تتمحور هذه الدراسة على منطقة المتوسط مع التركيز على الجهة الغربية منه كون أن المبادرة التي جاءت في هذا الجزء عرفت نجاحا إلى حد ما مقارنة بالمشاريع الأخرى.

2- المجال الزماني:

مرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث برزت بوادر لنظام دولي جديد بعد تفكك الاتحاد السوفياتي و المتغيرات المصاحبة له إلى غاية إطلاق مشروع الاتحاد من اجل المتوسط.

- **الإطار النظري**

أ) النظريات:

1- **النظرية الواقعية** : و التي تجمع بين عدة افتراضات تسلم بأن العلاقات الدولية مجرد صراع تسعى فيه الدول للحفاظ على بقائها في ظل بيئة غدائية.

2- **الوظيفة الجديدة:** التي جاءت بمفهوم و مؤشرات جديدة للتكامل و التي تركز على و التجانس الاقتصادي الاجتماعي بين الدول من خلال الإجماع على وحدة المصالح.

ب) المناهج:

1- **المنهج التاريخي** : يتكون التاريخ من الوقائع و الأحداث و الحقائق التاريخية التي حدثت و ظهرت في الماضي، لذلك يستند التاريخ إلى عنصر الزمن من المتجه دائما نحو الأمام و لدراسة الأحداث أهمية كبرى في فهم ما في الظواهر حاضرها و التنبؤ بمستقبلها.

2- **المنهج الوصفي** : و هو منهج يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع أي استقرار الظواهر هذه عملية أي الوصف شيء مشترك في جميع أنواع البحوث العلمية.

- **تقسيم البحث:** قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول و هي:

1) **الفصل الأول** : و تطرقنا فيه إلى تحديد مفهوم الأمن و التحولات التي مسته في الفترة ما بعد الحرب الباردة و هذا إضافة إلى مستوياته كما أشرنا كذلك إلى منطقة المتوسط عامة من خلال تبيان امتدادها الجغرافي و كذلك إبراز أهميتها الجيوسياسية.

2) **الفصل الثاني** : قمنا بتخصيصه للواقع الأمني في المتوسط في فترة ما بعد الحرب الباردة من خلال عرض و وصف الأوضاع الدولية السائدة آنذاك و كيف أثرت على البيئة الأمنية هي المتوسط على غرار المجرة الفيزيائية و كذلك الجريمة المنظمة.

3) **الفصل الثالث:** فقد أشار نافيه إلى مشروعين هامين أو مبادرتين للتعاون في المتوسط هما الاتحاد من أجل المتوسط و كذلك مجموعة 5+5 و ذلك من خلال عرض أهم الأهداف التي جاءت من أجلها في الأخير قمنا بوضع تصورات لهذه المشاريع.

الفصل الأول:

الإطار النظري و المفاهيمي للأمن في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

المبحث الأول:مفهوم الأمن و مستوياته

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم الأكثر تعقيد من حيث التعريف وهذا راجع إلى اختلاف آراء المفكرين و الباحثين في هذا المجال وارتباطه بعدة مجالات أخرى.

ومن حيث صعوبة تحقيق الدول لأمنها حيث أصبح أمنها الذي مرهون بعوامل دولية أخرى، هذا خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة و ظهور عوامل جديدة على الساحة الدولية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعاريف الأمن و مستوياته من خلال مطلبين: المطلب الأول و هو مفهوم الأمن و المطلب الثاني هو مستويات الأمن.

المطلب الأول:مفهوم الأمن

1- الأمن لغة:

الأمن من آمن بأمن أمنا: فهو أمن و (أمان) آمن أمنا و أمانا، اطمأن و لم يخف، فهو أمن و أمن و أمين و الأمن يعني الاستقرار و الاطمئنان، نقول أمن منه أي سلم منه على ماله عند فلان أي جعله في ضمانه و الأمان و الأمانة بمعنى واحد فالأمن ضد الخوف و الأمانة ضد الخيانة.

أن تكون أمنا يعني أن تكون سليما من الأذى، بالطبع لأحد آمن بالكامل أمنا يعني أن يكون كذلك، فالحوادث ممكنة و الموارد قد تصبح شحيحة، و قد يفقد الناس عملهم و تبدأ الحروب ولكن الأكيد هو الحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية و شرط مسبقا لتتمكن من العيش بشكل محترم، كما أنه من الصحيح عامة أن الناس الذين يعيشون في بلدان منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي أكثر أمنا بكثير ممن يعيشون في العالم الثالث حيث النزاعات و وشح الموارد أكثر انتشارا.

2- الأمن اصطلاحا:

قبل التطرق إلى مفهوم الأمن نحدد مفهوم الأمن ضمن سياقات المعرفية التي ورى ضمنها، يجب الإشارة بداية إلى أن هذا المفهوم من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل

العلمي فهو أحد أبرز المفاهيم في العلاقات الدولية التي لا تزال تتسم بالكثير من الغموض، الأمر الذي جعله يفتقر إلى تعريف محدد لا يمكن تقديره بشكل قاطع، و فيما يلي عرض لبعض التعريفات الخاصة بالأمن لاتجاهات و رؤى مختلفة :

- **تفيد الموسوعة السياسية:** الأمن هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية و الداخلية التي تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.
- **تعريف دائرة المعارف البريطانية:** هو حماية الدولة من السيطرة عليها بواسطة قوى أجنبية[1].
- يرى وولتر ليمان **Walter Liman**: أن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في وقوع الحروب و تبقى قادرة لو تعرضت لتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه[2]، يركز هذا التعريف للأمن على البعد العسكري للدولة كركيزة أساسية للمواجهة أي خطر بهذه القيم المركزية للدولة.

و في نفس السياق نجد أن فردريك هارتمان فيري **Frederick Hatman Ferry**يعرف الأمن أن الأمن الوطني هو جوهر المصالح القومية التي تدخل الدول من أجلها الحرب فورا أو في فترة لاحقة[3].

يركز هذا التعريف بدوره على أهمية البعد العسكري في حماية الدولة و الذي بدونه لا يتحقق أمنها، كذلك نجد أن جوزيف ناي **Josephe Naye** يتناول مفهوم الأمن القومي باعتباره "غياب التهديد إلى القيم الكبرى" بعبارة أخرى للأمة التي ستكون آمنة السلامة

---

[1]- كاتيا بواب، علي حواسين، **التهديدات الأمنية الحديثة و تأثيرها على العلاقات الأورومغربية**، مفكرة ليسانس غير منشورة (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق و العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2009 (2010).

[2]- جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مترجمة، مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004، ص 414.

[3]-طروب بحري، **الأمن الغذائي المفاهيم والأبعاد**، مجلة المفكر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 07، نوفمبر 2011 ص 294.

الإقليمية للدولة و سيادتها، و سكانها و ثقافتها و رخاتها الاقتصادي الذي يجب أن يكون أمن من الدمار و الأضرار الكبرى[1].

أما روبرت ماكنمارا **Robert Macnamara** أعطى نظرة شمولية في تعريف الأمن بقوله "لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حد أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلى بتوفير حد أدنى للتنمية"[2] فالأمن في نظره هو التنمية و من دونها لا مجال للتحدث عن الأمن.

أما باري بوزان **Barry Buzzan** و هو أحد المختصين في الدراسات الأمنية يعرف الأمن ببساطة على أنه "غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع).

و قد عرف أرنولد ولفر **Arnold Walfers**الأمن في مقاله الشهير في عام 1952 بعنوان الأمن الوطني كرمز غامض **National Security As Ambiguous Symble**، أنه: الأمن بالمعنى الموضوعي يقيس غياب التهديدات إلى القيم المركزية، و بمعنى الذاتي فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم[3] و قد أعتبر تعريفه من أكثر التعاريف عملية حيث أخذ نوعا من الإجماع بين الدارسين و لكنه في نفس الوقت طرح إشكالا حول ماهية القيم المركزية التي يجب حمايتها، هل تمثل السيادة أو الوحدة الوطنية أو الرفاه الاقتصادي...الخ

و من جهة أخرى، و من بين المفكرين العرب الذين قدموهم أيضا تعريفات مختلفة للأمن تعريف **بطرس بطرس غالي**: "الأمن يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي و لا يمس فقط سلامة الدولة و سيادتها و وحدتها الإقليمية وإنما يمتد

---

[1] - Jams wyllie, **force and security**, in :trencer C, salmon and others, issues in international relations leedeon and new xark, reat ledage, 2nd édition, 2008, p74.

[2]- روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر، 1971، ص 39.

[3] - Arnold walfers, national security as an amhiguous symheel, political s science quarter ly, vol-67, N° 4, decembre, 1952- p485.

ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي و الاجتماعي، لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي"[1].

في هذا التعريف إشارة إلى أهمية الأبعاد الأخرى حيث لا تتوقف عند البعد العسكري فهو يشمل كذلك البعد السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي.

مما سبق نستنتج عدم وجود تعريف جامع و شامل لمفهوم الأمن و هو راجع لتنوع المدارس و الدراسات الأمنية و اختلاف كيفية طرح كل مدرسة على حدى المفهوم الأمن من قبل المفكرين و الباحثين في هذا الميدان و بعد نهاية الحرب الباردة هناك زيادة في التمييز بين الأمن التقليدي و الأمن الحديث و على أقل تقدير فان معظمها يتفق أن مفهوم الأمن يوسع إلى حد كبير و بشكل مستمر ليشمل أبعاد مختلفة سواء العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية و يشمل كذلك في الترابطات فيما بينها[2].

و لقد لخص تيري بالزيك **Thierry Balzacq** في مخطط توظيفي الكيفية التي توسع بها مفهوم الأمن من خلال تحويلين أساسيين أول عمودي يخص مستويات التحليل و الثاني الأفقي يخص توسيع قطاعات الأمن.

جدول رقم (01): التوسيع و التعمق في مضامين الأمن في الدراسات الأمنية

		قطاعات الأمن				
التوسيع / التعميق		القطاع الاقتصادي	القطاع البيئي	القطاع السياسي	القطاع العسكري	القطاع المجتمعي
مستويات التحليل	عالمي					
	تعليمي					
	دولي					
	وطني					
	مجتمعي					
	فردي					

[1]- بوزناده معمر، **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 16.

[2]-Olivier Richmand and Jason franks, **human security and the waron terrer**, I.Felix, docdds and tim pippard.

المطلب الثاني: مستويات الأمن

يمكن إيجاز ثلاث مستويات الأمن و هي:

1- الأمن الوطني (القومي) (Isécurite nationa):

يتفق العديد من الباحثين على الحداثة النسبية للدراسة المتعلقة بظاهرة الأمن القومي كظاهرة علمية و كمستوى تحليل حيث قامت تلك الدراسات بالتزامن مع الظروف السياسية و العسكرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية و التوازنات التي أفرزتها بين القوى الدولية من بروز قوى جديدة، و من تغيير في هيكل النظام الدولي و مستوى القوة في قيادته. يبد أن الاهتمام الفكري بتلك الظاهرة قد ارتبط بظاهرة العنف على المستويين الدولي و القومي، و إن كان اهتمام السياسة و قادة الدول بالأمن القومي قديما قدم تاريخ نشأة الدولة ، و بما أن الدولة هي الوحدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي ، فان ظاهرة الأمن القومي قد ارتبطت بخصائص هذا النظام من جانب ، و مقومات أطرافه من جانب أخر.

و لقد ارتبط الأمن القومي في بدايات تعريفه بالقدرة العسكرية التي تقضي إلى العمل المسلح الرادع لتحقيق الأمن ، حيث كان و التر ليبمان **walter lippman** من أوائل الذين وضعوا تعريف المصطلح الأمن القومي، فاعتبر الدولة أمنة لذا لم نبلغ الحد الذي تضحي يقيهما أن أرادت أن تتجنب الحرب، ، و في ذلك يقول: "فان الأمة تبقى و في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب و تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي، على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه" **(1)**.

[1] - Internatinal encycolopedia of the social sciences, devid sills, edition, 19 vols. (New York macmilan 1968) vol. 2pp 40-45.

و في هذا السياق الأمن القومي، يوجد مدرستان مختلفتان في دراسة موضوع الأمن الوطني و التي هما:

- **المدرسة التقليدية الإستراتيجية**: ركزت على الجانب العسكري و التهديد الخارجي و الدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية .
- **المدرسة الحديثة (التنموية، المعاصرة)** : تركز هذه المدرسة في مصادر التهديد و أنها لا تقتصر فقط على الجانب التهديد الخارجي إنما أيضا على التهديد الداخلي و يقدمون نظرة أوسع للمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاد اقتصادية ، اجتماعية، ثقافية .

فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغيير الضيق الذي يمس باستقرار المجتمع و على المستوى الخارجي يعني طريقة نعاملها مع مختلف التأثيرات القائمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب الهجرة الغير الشرعية ، تجارة المخدرات ، و حتى التدخل العسكرية .

2- الأمن الإقليمي: (sécurité regionale) :

ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة التي عرفت تنافس شديد بين العسكريين الشرقي و الغربي ، حيث كانت وحدات سياسية ضمن معسكرين الشرقي للضمان مصالح معينة تحت الاتحاد السوفياتي و وحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية و تسعى هي الأخرى للتحقيق مصالح معينة. [1]

يعمل نظام الأمن الإقليمي في تأسيس مجموعة من الدول داخليا و دفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن و الاستقرار إلى ما توافقت مصالح و غابات و أهداف المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها و مع ذلك عبر صياغة تدابير محددة من الدول المعنية ضمن نطاق تعليمي واحد انطلاقا من توافق الإرادات و المصالح الذاتية المشتركة .

والمهم في هذه الدراسة هو موقع منطقة المتوسط ضمن مركب الأمن فيعتبر المتوسط خط تماس بين كل من النظام التعليمي الشرقي أوسطي (الذي يقسمنا المغرب إلى

[1]- كاتيا بواب، على حواسي، مرجع سابق، ص33-34.

باكستان شرقا) وأوروبا و يغير المركب الأمني الشرقي أوسطي أعقد النماذج الأمنية الإقليمية الصراعية ونتائج ذلك الصراع أدت إلى تقسيم الشرق الأوسط، إلى ثلاث مركبات أمنية ، واحد يضم ما يعرف بالدول المشرق العربي، و أخرى دول الخليج العربي و الثالث دول المغرب العربي و بالتالي فالمتوسط يشمل على مركب أمن في الشمال المتمثل في الاتحاد الأوروبي و يقابله في الجنوب مركبان أمنية و لكل مركب له يساميانه الأمنية الخاصة به و المتميز عن المركب الأخر و هكذا يبقى المتوسط خاضع للتقسيمات معينة تصيغها الدول الكبرى وفقا لأولويات مصالحها و بهذا يبدو المتوسط و كأنه مجموعة أقاليم ينتمي كل واحد منها إلى مجال ثقافي و حضاري متميز فغياب صفة الإقليمية هنا تعود أساسا إلى افتقاد المتوسط للحملة الخصوصيات أو المؤشرات التي تمكنه من اكتساب المرجعين الإقليمية ، و يمكن حصر المؤشرات في :

- غياب الكثافة اللازمة في العلاقة بين الضفتين.
- عدم نميزها بنوع من ..... و الانتظام.
- إلى جانب غياب القواسم المشتركة بين شعوب الضفتين كاللغة و الثقافة و التاريخ المشترك .. الخ و لعل الأهم هو عدم وجود إحساس مشترك بالانتماء إلى الهوية المتوسطية[1].

3- الأمن الدولي:

كان الأمن الإقليمي ينحصر في إطار منطقة معين، فان الأمن الدولي يشمل على كل دولة عضو من أعضاء البيئة الدولية.

لقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم التي لم تستطع منع قيام حرب عالمية أخرى ، و منع نهاية الحرب العالمية الثانية نشأ تنظيم دولي جديد تحت اسم هيئة الأمم المتحدة.

يعتبر الأمن الدولي أكبر و أوسع وحدة التحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في السيق الدولي ، و تحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها

[1] - PIERREWilla, **La mediterranée comme espace inventé**, Jean Monnet,**Working papers**, n : pares , novembre 1999 p p 02 - 03.

نظام الأمن الجماعي الذي كان أولى تطبيق له في ظل عصبية الأمم للمنع نشوب الحروب و احتوائها و المقصود بنظام الأمن الجماعي هو : " النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت اخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة ، أو مساعدة حلها و إنما على أساس من التضامن و التعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية و الفعالة للتحقيق هذه الحماية" [1] و يكون الأمن الدولي من خلال التعاون و التنسيق الدولي في إطار أمن أوسع و شامل تحتضن و تقتن وسائله و غاياته وثائق ملزمة التطبيق و التنفيذ.

للتحقيق الأمن الدولي تواجب توفر مجموعة من الشروط [2]:

أ- حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية إلا في حالتين فقط :

- من خلال الجهاز الدولي الذي يجب أن يكون مسؤولة عن تنفيذ نظام الأمن الجماعي.
- حالة الدفاع عن النفس مرهوبة بالتوفر شروط معيقة لا تخرج عن تلك التي نصت عليها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

ب- احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء

ج- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

د- تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السامية.

إن رغبة المجتمع الدولي لإيجاد نظام امن دولي خال من العدوان و خروق حقوق الإنسان أمر صعب في ظل طماع و التنافس الكبير فيما بين الدول الكبرى.

المبحث الثاني:الأمن من مفهومه الضيق إلى الموسع

نحاول في هذا المبحث إدراج التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن، انطلاقا من مفهومه التقليدي إلى مفهومه الحديث من خلال مطلبين:

---

[1]- زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة**، ليبيا، دار الرواء، 2008، ص 203.

[2]- خليل حسين ، **نظام الأمن الإقليمي في القانون العام الدولي** على الموقع :
http/ : www.drkha/i/hussien.blogspot.com/01/blogs post 1982 html

المطلب الأول: النظريات التقليدية للأمن

1- الواقعية:

الواقعية اسم يطلق على مقاربة نظرية معنية في دراسة العلاقات الدولية و يري دعاة الواقعية جذورها الفكرية إلى التاريخ القديم **وينوكليدس**[1] مؤرخ الحرب البلويترية، و لقد عز "تيوكليدس" أسباب الحرب بين آثينا و اسبارطا الى تفوق قوة أثينا العسكرية، الأمر الذي ولد تخوفا في اسبارطه من هذه القوة، و تعتبر ملاحظات تيوكليدس هذه و غيرها حول تصرف الدول نواة إحدى المنهجيات الأساسية في تقييم العلاقات الدولية، و من أوائل دعاة هذا المنهج الفكري **"ميكيافيلي"** و **"توماس هوبز"** و **"ماكس فيبر"**، علما أنه قد يكون بين العديد من الفلاسفة و اللاهوتيين و المؤرخين و المحللين السياسيين من يضفوا كواقعيين إلا أن ما من أحد بين هؤلاء اعتبر نفسه واقعيا و على الرغم من أن جذور الواقعية نمت في كتابات هؤلاء المفكرين، إلا أنها لم تأخذ صفة المنهج النظري لدراسة العلاقات الدولية إلا مؤخرا. و تحديد في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين و بداية الأربعينات.

يرتكز الفكر الواقعي على مبادئ و أسس لتفسير مفهوم الأمن و يمكن اختصار الأفكار الواقعية للتصور الأمني في العناصر الرئيسية من خلال أبرز مفكريها:

فحسب ريمون أرون: في حال الطبيعية للأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية فهو يندرج ضمن الأهداف الأبدية و عليه فالمنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية باعتبارها الفاعل المركزي و الأداة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن.

و لهذا نجد أن الأمن الوطني مرتبط بالدولة المفهوم الأكثر تقليديا و يمثل الواقعيون التيار الأكثر دفاعا على فكرة المحافظة على الافتراضات التي تنطلق من فكرة لا اعتبار الأمن من صميم اهتمام و صلاحيات الدولة وحدها[2].

أما **كينيت والتز**: و من وجهة نظره فان في ظل الفوضى، الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء و استمرارية الدول مضمونا، .....هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء و الربح و القوة.

---

[1]- مارتن عزيفش وينري أوكلاهان، ص 453.

[2]- تكايوكي ياماموراء، ترجمة عادل رقاع، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، متحصل عليه:
http// :www.geocities.com/adel…eggagh/seept.html.

و لهذا و في ظل حالة الفوضى الأبدية التي تميز النظام الدولي، يمثل الأمن الغاية الأسمى لذا تواصل الدول لامتلاك القوة و النفوذ لضمان أمنها اتجاه أي تهديد يحتمل من طرف دولة أخرى، "فكينيت والتر" يعتبر أن ينبه النظام الدولي فوضوية بمعنى غياب حكومة و إنما يحكمها مبدأ كل لنفسه أو المساعدة الذاتية و أن الأمن هو الغاية الأسمى.

و لذلك تبقى الدول في تحالفات و تنافس وفق منطق اللعبة الصفرية و مأزق الأمن، لذا تعتقد الواقعية السوية "البلدان تتنافس و ما من أجل الرفاهية و الأمن و التنافس أدى دوما إلى النزاع في محاولة للربط مفهوم الأمن و النزاع في إطار واحد.

و عليه فان من أهم مبادئ الواقعية[1]:

- إن الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي مردها غياب السلطة المركزية تتوفر لها القوة السانحة لفرض أحكامها على بقية الدول.
- تعتبر الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، و تهتم الواقعية بالدول المستقلة ذات السيادة و اعتبارها عاما مؤثرا في السياسة الدولية و في ميزان القوى.
- بقاء الدول مرهون بقوتها و خاصة العسكرية منها حيث تعتبر القوة الاقتصادية أقل مكانة في هذا الجانب و للنظام مهمة لأنها وسيلة لاكتساب القوة الوطنية و محدد رئيسي لسلوك للدول تجاهها.
- تعمل الدول على تحقيق المصلحة الوطنية من خلال اكتساب القوة لذلك يستبعد الواقعيون الأفكار المتداولة حول تناسق المصالح بين الأمم و يرون أن الدول في الغالب تتضارب من حيث المصالح إلى درجة وصول بعضها إلى الحرب.
- تعتبر أن العالم هو عالم صراع و حرب و أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة.
- ترى أن سياسة التحالف تزيد من مقدرة الدول على حماية نفسها ضد المخاطر المحتملة و من الطبيعي أن تسعى إلى اكتساب أكبر قدر ممكن من القوة ذلك أن الاستقرار لا يتحقق إلا من خلال المحافظة على توازن القوى.

[1]- كاتيا بواب، علي حواسين، مرجع السابق ص 85-86.

- لا يمكن إطلاقا لأنه دولة تفويض المنظمات الدولية لحمايتها أو الدفاع عنها بما في ذلك القانون الدولي لان هناك صعوبات حقيقية في تحقيق السلام عن طريقها.
- الهدف الأسمى للدول هو الأمن و الطبيعية الأساسية هي الحفاظ على الأمن الذاتي[1].

المسلمات الأساسية في الفكر الواقعي:

- أن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق كما يقول المثاليون.
- أن النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية و عن تحليل و فهم التجارب و دراسة التاريخ.
- وجود عوامل ثابتة و غير قابلة للتغيير تحدد السلوك الدولي و بالتالي فمن الخطأ، كما فعل المثاليون الرهان على أن المعرفة و الثقافة يمكن أن تغير بسهولة في الطبيعة البشرية و في الرأي العام.
- أن أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة التي ....احتمالات النزاع بينها لندرة الموارد.

و عليه فان الواقعية عند حديثها عن الأمن فإنها تركز على ثلاثية:

- الدولة هو الوحدة الأساسية للدراسات الأمنية في العلاقات الدولية
- البيئة الدولية تتميز بالفوضوية التي تسعى الدول فيها إلى حماية مصالحها القومية.
- تبنى البعد العسكري كبعد وحيد للأمن الدولي دون الأبعاد الأخرى.

2) المثالية:

إن أي دراسة لنظام الأمن لا يستغني عن المنهج المثالي لأن فكرة الأمن ترتبط بمبادئ الأخلاق و المثل و القيم العليا، كما أن المنظمات الدولية التي اعتنت بموضوع الأمن و السلام قد أخذت بعض مبادئها من النظريات المثالية التي وضعها عدد من الفلاسفة و المفكرين[2]، و نشأت المثالية بعد الحرب العالمية الأولى لإقامة تنظيم أفضل للعالم

[1]- نباي وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسيدراسة حالة ظاهرة الإرهاب**، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق و العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2014.

[2]-منصور العربي، **النظريات في العلاقات الدولية**، قسم طلاب الجامعة، قسم العلوم السياسية، 2009،

و الدعوة إلى نبذ الحرب و تشجيع السلام و نزع السلاح و التوجه نحو التعاون و الحوار و تغليب العقل و المنطق...و تقوم هذه النظرية على فكرة التزام الدول بقواعد القانون الدولي العام و على دور هذا القانون في ضمان الأمن و السلام العالمي.

و قد ساهم ميثاق عصبة الأمم في بلورة مقاييس كثيرة استعملتها النظرية المثالية كمعايير حول مدى توافق سياسات الدول مع السلوكيات الواجب اعتمادها و بخصوص نشأتها فهي تعتبر تاج- مصادر فكرية و فلسفية عديدة كانت سائلة في القروب الماضية في أوروبا كانت المثالية فرعية من حيث اعتبار الضمير الإنساني الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية.

و شكلت المثالية مقاربة أخلاقية –قانونية ركزت على بناء عالم أفضل خال من النزاعات و انطلقت من مسلمات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية و في إطار دراسته العلاقات الدولية لم تركز المثالية على مفهومي الدولة و النظام الدولي بقدر ما اتجهت فرضياتها و مقترحاتها نحو مفاهيم الفرد و الرأي العام، فالقضية السياسية و الأخلاقية الأساسية التي اعتبرت المدرسة المثالية أنها تواجهها كانت قضية الفجوة القائمة في العلاقات الدولية بين الواقع المتمثل في الحرب العالمية الأولى و بين الطموح في بناء عالم أفضل.

و ازدادت الفجوة في الثلاثينات بين النظرية المثالية من جهة و الواقع السياسي الدولي من جهة أخرى و كثرت التحديات أمام هذه النظرية حتى حكم عليها بالعجز و الفشل، كما أعيب عليها عدم توصلها لفهم الأسباب التي كانت تدفع بالدول لانتهاج سلوك عدواني.

و استنادا إلى هذه النظرية برزت مجموعة **Peace Studies** على اثر الحرب العالمية الثانية و تميزت بالتركيز على الفرد و حقوقه و حرياته و تعتبر هذه المدرسة أن نشر مبادئ و قيم التعاون بين الدول عن طريق مؤسسات سياسية و اقتصادية هو أساس التطور و من أهم مبادراتها في هذا الإطار تعويض "سياسة القوة" سياسة المسؤولية.

2- الليبيرالية[1]:

الثنائية هي مقاربة مميزة للعلاقات الدولية تشدد على البعد الاجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية و يصر البنائيون على أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال و تفاعلات عقلية ضمن قيود مادية (كما يدعى بعض الواقعيين)، أو ضمن قيود

[1]- باي وهيبة، مرجع السابق ص 36.

مؤسسية على المستويس الدولي والمحلي (كما يقول بعض الدوليين الليبيراليين) فبالنسبة إلى النائيون لا يندرج التفاحل بين الدول ضمن المصالح القومية المحددة، ولكن يجب أن يتم إدراكه بصفته نمطا من الأعمار يصوغ الهويات و تعمل هي على صوغه عبر الزمن وتقدم البنائية الاجتماعية حلا فالمقاربات النظرية الأخرى نموذجا عن التفاعل الدولي الذي يدرس التأثير المعياري للهيكليات المؤسسية الأساسية وللصلة القائمة بين التغيرات المعيارية وهوية الدولة و مصالحها ومع ذلك تتم في الوقت عينه إعادة إنتاج المؤسسات بصورة مستمرة وتعشيرها عبر أنشطة الدول وغيرها من اللاعبين، فالمؤسسات واللاعبون يمثلون كيانات اشراطية متبادلة [1].

لقد أعاد الليبراليون النظر في مسألة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا و شمولية من خلال فاعلين من غير الدولة، أصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد التهديدات الدول الأخرى و إنما من تهديدات فاعلين غير دوليين يشمل العوامل: المؤسساتية، الاقتصادية، الديموقراطية... و هي أبعد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام.

يعتبر الأمن الجماعي **Collective Security** والسلام الديمقراطي **Democratic Peace** من أهم التصورات الليبرالية للأمن، إذ يستبدلون مفهوم الأمن القومي بمفهوم آخر و هو الأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية و إقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن و الاستقرار بطريقة تعاونية و تبادلية بين الدول.

و قد وضع الفيلسوف الألماني ايمانويل كانط **Immanuel Kant** أسس هذا التصور في القرن 18 عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم حين تتكتل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أي دولة تعتدي على دولة أخرى و هذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أي دولة تسعى للتحقيق مصالح ضيقة و هي نفس الفكرة التي استند إليه الرئيس الأمريكي ووء رويلسون في تصوره للعالم يسوده السلام و هو الذي قرر إنشاء عصبة الأمم لحل النزاعات في العالم و تحقيق الأمن و الأمن الدوليين[2].

إذن يقوم هذا المنظور الليبرالي على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي للمواجهة أي فاعل أخر و يقصد بالفاعلين، هنا الدول و المنظمات

---

[1]- مارتن عزيتشن ، تيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص322.

[2]- مذكرة لنيل شهادة ماجستير، الامن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي، مرجع سابق.

و المؤسسات الدولية و الإقليمية و حتى الأفراد و الجماعات فالمؤسسات الولية مثل وكالة الطاقة الذرية و صندوق النقد الدولي، يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآتية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم، و هذا لا يعني أن هذه المؤسسات تمنع حدوث الحروب لكن بوسعها تحقيق مخاوف الغش و تلطيف المخاوف التي تنشأ أثر المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون[1].

فحسب كيوهانKiuhan فان استعمال المؤسسات و المنظمات الدولية كالحلف الأطلسي أو الأمم المتحدة هو سبق في تقليص النزاعات و الحروب لأنها عبارة عن مجموع جماعي مشترك تعاوني يهدف إلى حفظ الأمن و السلم الدوليين فالتعاون الذي هو أحد خصائص التفاعل بين وحدات النظام الدولي-سهل التحقيق عندما تكون الدور إزاء مصالح مشتركة إلى جانب تقاسم القيم و المعايير و تبادل الاتصال و المعلومات بين الأطراف و الفاعلين من خلال هذه المؤسسات و قد تعاون هذا الطرح الليبرالي المؤسساتي خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوروبي و حلف الناتو في تطوير النظم الأمنية المستقرة.

المطلب الثاني: مطاربات المعاصرة

نعتبر مدرسة كوبن هاجن من أبرز المدارس التي عمدت الى توسيع مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المتطرباري بوزان "الناس، الدول و الخوف: اشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية، **States And Peoples Fear, The Security Problem In International Relations**الصادر عام 1991 م ترتكز دراسات مدرسة كوبنهاجن على التحليلات الاجتماعية للامن و من أبرز مفكريها نجد على رأسهم باري بوزان **Barry Buzan**و أولي أو يقر **Oli Weaver** جاي دونويلد **Jaah De Wilde** بالإضافة الى العديد من المفكرين الذين يشتعلون في معهد كوبنهاجن للدراسات السلام[2].

[1]- كاتيا بواب، علي حواسي، مرجع سابق، ص60.

[2] -Copenhague School, in: www.wikipedia.org/ copenhague school (international relations), le 18/09/2016.

و لقد سعى باري بوزان في دراسة المعنونة "الشعب ، الدول، الخوف" لإيجاد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية و اقتصادية و مجتمعية و بيئية و عسكرية" و نطلق من فكرة مفادها أن الواقع الدولي يتميز بشبكة علمية للاعتماد المتبادل تربط بين أمون نتيجة للتأثيرات الجغرافيا و أضاف بوزان في هذا الإطار مفهوم الأمن المركب، في إشارة إلى أن الأمن أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم، حيث من الصعب فهم و تصور الأمن في دولة ما بمعزل عن أمن الدولة المجاورة، خاصة بعد تعقد المشاكل المطروحة و صعوبة مواجهتها بصفة منفردة (مشكلة الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية...)

و ما يدخل في تمييز و تأسيس برنامج البحث للمدرسة كوبن هاجن هو المفهوم الفرعي للأمن بين القطاعات الخمسة للأمن (عسكري، سياسي، اقتصادي و بيئي) بالنسبة للمفهوم التقليدي للأمن و بالنسبة للمجال الفرعي للدراسات الأمنية حيث أبتعد عن الانطولوجيا المادية التي ضمنت على حقل الدراسات الأمنية، و التي نسبت الأمن للقوة و الإمكانيات العسكرية و الاقتصادية و الاختراق هذه النظرة الضيقة في الأنطولوجيا المادية لمفهوم الأمن اقترح بوزان فكرة التوسيع و قدم المحاور الرئيسية التالية و المتمثلة في قطاعات الأمن[1]:

❖ **القطاع السياسي:**

يمكن تقسيم القطاع السياسي إلى بعدين، بعد النسق الدولي (وحدة تفاعل، بنية) و المستوى الداخلي (حماية الأفراد و ضمان أمنهم) إن بعد النظام الدولي يبدوا أكثر أهمية للحديث عن الأمن الدولي، لأن حدود الأمن الوطني مرتبطة و معرفة بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، و هو شرط يمكن من الحديث بكل مصداقية عن الأمن الوطني فالوحدات السياسية تتطور في هذه البيئة و هي مهيكلة بهذا النظام في شكل بنية مزدوجة حسب ونت **Wendt** الفوضى لا تعني الانهيار **Chaces** لكن تعني باختصار غياب سلطة علمية مجسدة في حكومة تعويض حكومات الدول.

[1]- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، **الكوارث الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة** (دراسة حالة مجموعة (5+5) جامعة الحاج لخضر باتنة.

❖ **القطاع العسكري:**

الأمن العسكري يخص مستويين هما قدرات التسلح الهجومي و الدفاعي للدول و كذا مدركات الدول حول بعضها البعض من حيث نواياها السياسية و الأمنية في ما يخص نظام و استقرار الدول، و كذا أنظمة الحكم و الإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

❖ **القطاع الاقتصادي:**

يرى باري بوزان أن الأمن الاقتصادي للدولة يتمحور أساسا حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة، و الإمكانيات المالية اللازمة و ضمان الأسواق لتوفير مستوى معيشي مقبول و استقرار نظام الحكم و حماية الاقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن اضطرابات النظام الاقتصادي داخليا و تأثيرات العولمة و ما ينجر عنها من اضطرابات اجتماعية و ضعف التماسك و التكافل الاجتماعي، العقوبات ، ضعف توفر الثروات المختلفة، النشاطات الإجرامية...[1]

❖ **القطاع الاجتماعي:**

يصنف الأمن الاجتماعي كأحد أهم القطاعات الأمنية للدولة في إطار النظرة الموسعة و المعمقة للأمن، التي جاءت بها مدرسة كوبن هاجن، و يتمحور الأمن المجتمعي أساسا حول استمرارية حياة المجتمع و الدولة في الحدود التي تسمح بالتطور الطبيعي للمجتمع في لغته، ثقافته، ديانته، عاداته و تقاليده و كل خصائص هويته الوطنية و يعتبر تهديدا كل ما يعرض الهوية الجماعية و الثقافية للمجموعة إلى الخطر و ما يشار إليه في غالب الأحيان كتهديد للأمن المجتمعي هو الأجرة، فقد يحدث و أن يذوب شعب في آخر جراء تدفقات الهجرة أو تسرب قيم ثقافية، لغوية، حضارية على قيم شعب آخر فتذيبها أو تهمشها، كما يعتبر من التهديد للأمن المجتمعي كل ما يعرض قومية شعب ما للذوبان عن طريق الإدماج جراء الاحتلال، الاتحاد أو الوحدة، و يعتبر بوزان و يفر أن أمنته هوية المهاجرين أو الهويات المنافسة يرتبط بالشكل الذي يتبعه المحافظون على الهوية الجماعية في كيفية فهم و بناء و الحفاظ على هويتهم الخاصة، و بالتالي الانفتاح أو الانغلاق تجاه هذا الهويات.

[1]- نفس المرجع السابق ص87.

❖ **القطاع البيئي:**

بالنسبة للقطاع البيئي، فالأمن يقوم على وحدتين مرجعيتين هما: التهديدات الطبيعية و التهديدات الاجتماعية، بحيث تجعل الحضارة الإنسانية في خطر، فالتهديدات الطبيعية تتمثل أساسا في الهزات الأرضية و نشاط البراكين، ذوبان الجليد، الفيضانات، الجفاف ، التصحر...و تتمثل التهديدات الاجتماعية في كل ما يضر بالبيئة و سلامتها، و ينتج أساسا عن مختلف أنشطة الإنسان كالتلوث، المواد الكيمياوية، استنزاف الثروات الطبيعية، مما يحث اضطرابا و خللا في النظام الطبيعي و نسبة الكوكب، كما يشكل ارتفاع منسوب المياه المحيطات جراء ذوبان جليد القطبين الناتج بدوره عن خلل في المناخ خطر على مجتمعات الجزر في المحيط الهادي و جنوب أسيا بحيث يمكن أن تتعرض للعرق و الزوال.

رغم توسع باري بوزان لأبعاد و مستويات الأمن إلا أنه بقي قريبا من بعض المسلمات الواقعية خاصة عندما اعتبر أن الدولة هي الوحدة المرجعية الأساسية للأمن و فوضوية النظام الدولي أي غياب حكومة مركزية على المستوى العالمي[1].

و من الإسهامات الأصلية لمدرسة كوبنهاجن مفهوم الأمننة أي إضفاء الطابع الأمني **Securitization/Securisation** و هو مفهوم مطور أساسا من طرف أول ويفر و يهدف هذا المفهوم بالأساس إلى تجاوز الصعوبات التي تواجه تقديم تعريف للأمن يمكن أن يحظى بالاجماع فكل التعاريف المقدمة للأمن لابد و أن تواجه مشكلا ما تطبيقها لهذا أفضل كيفية لتجاوز هذا النقص هي اللجوء إلى الأمننة التي تسمح بتكيف رهانات و قضايا ما على أنها تهديدات أو مشكلات أمنية تتطلب معالجة استثنائية.

و بتعبير آخر فالأمننة هي ذلك البناء اللغوي البراغماتي الممارسة من نخبة ما و القائم على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما (قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية) بهدف شرعية اللجوء لترتيبات استثنائية منها تأمين

[1]- ناي وهيبة، مرجع السابق، ص56.

"الكيان المرجعية" محل التهديد من المخاطر المحدقة به [1]، دخل مفهوم الأمننة حول تحليل سلوك السياسة الخارجية للدول، خاصة اتجاه قضايا معينة كالإرهاب و توفر حاليا ترتيبات واسعة لأمننة المعجزة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

استدعت القضايا و التحديات و التهديدات الجديدة التي فرضها عالم ما بعد الحرب الباردة إلى تطوير مقاربة جديدة للأمن تتعامل مع جميع أنماط التهديد و مع جميع المستويات من هنا ظهرت اتجاهات مختلفة تتبنى مفهوم أوسع للأمن أخذت تسميات عديدة[2]:

- الأمن المتكامل (**Conprehension Security**) بحيث يتضمن كل أشكال التهديد.
- الشراكة الأمنية (**Hartuership Security**) حيث يتم اشراك الدول غير الغربية.
- الأمن المتبادل (**Mutual Security**) إذ يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدول المنفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى.
- الأمن التعاوني (**Cooperative Security**) بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات.

لقد ساهمت مدرسة كوبنهاجن مساهمة كبيرة في إخراج مفهوم الأمن من مفهوم الضيق إلى أبعاد جديدة، و اقترحت قراءة جيدة للأمن على أساس تصور موسع يشمل قطاعات مختلفة و ساهمت هذه المراجعة لمفهوم الأمن على المستوى النظري ببروز عدة مقاربات و مفاهيم كالأمن الشامل، الأمن الإنساني و الذي تطور في إطار الدراسات الأمنية النقدية.

المبحث الثالث: جيوسياسية المتوسط

سنقوم في هذا المبحث بعرض جغرافية البحر الأبيض المتوسط من خلال امتداده الجغرافي و العلاقة الموجودة بين موقعه الجغرافي و السياسي من خلال مطلبين:

---

[1]- عادل زقاغ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، باتنة،جامعة الحاج لخضر، 2008، 2009، ص129.

[2]- نفس المرجع، ص131.

المطلب الأول: الامتداد الجغرافي

يعود اسم بحر الأبيض المتوسط إلى النصف الثاني من القرن الثالث الميلادي عندما أطلقه سولينوش(*)و يعني البحر الذي توسط الأراضي الإمبراطورية الرومانية عندما ضمنت على كل الأراضي المطلة على البحر المتوسط كما عرفت بتسميات تعددت بتعدد الحضارات و الثقافات فقد سماه المصريون **الأخضر الكبير** و سماه الرومان **بحرنا** و البحر المقدس و بحر فلسطين عند العيرانيين و البحر الأبيض عند الأتراك، فهو يتوسط ثلاث قارات أوربا إفريقيا و آسيا و ينفتح على المحيط الأطلسي، عبر أعمدة هرقل، أو ما يعرف اليوم بمضيق جبل طارق و على البحر الأسود عبر مضيق البوسفور و الدردنيل و على المحيط الهندي عبر قناة السويس و البحر الأحمر(1).

تقدر مساحة البحر المتوسط بحوالي 2.5 كلم^2 تقسم إلى حوضين كبيرين هما الحوض الشرقي بمساحة 1.65 مليون كلم^2 و الحوض الغربي بمساحة 0.85 مليون كلم^2 و لاعتبارات جيواستراتيجية و جيولوجية هناك من يقسمه إلى ثلاث أحواض: شرقي ، أوسط، و غربي، لكن الشائع هو التقسيم الأول الذي يقوم على معطيات جيولوجية.

و يمتد من مضيق جبل طارق الى ساحله شرقي على مساحة 3800 كلم و على مساحة 800 كلم بين الجزائر العاصمة و مدينة جنوة و على مساحة 140 كلم بين صقلية و تونس و 13 كلم بين اسبانيا و المملكة المغربية، و يبلغ أقصى عمقه 5150 مترا و متوسطه 150 مترا و يتميز البحر المتوسط بالتنوع و عدم التجانس حيث تنتشر به الكثير من الجزر الصغيرة اليونانية و التركية بالاضافة الى جزر كبيرة كصقيلية و كورسيكا و سردينا، كما يتميز بالتقسيمات الفرعية كالبحر الأدريافيكي ايجة التيراني...و شبه الجزر كشبه جزيرة أسيريا، شبه جزيرة الايطالية و شبه جزيرة البلقان.

بالنسبة للجزء الغربي من البحر المتوسط فهو يشكل تقريبا نصف مساحة الجزء الشرقي أي حوالي 0.85 مليون كلم^2 و يمتد من خط الجيولوجي بين تونس و صقيلية إلى غاية مضيق جبل طارق و يتميز هذا الجزء بمناخ متوسطي معتدل (حار و جاف صيفا، دافئ و ممطر شتاءا) و كونه متذبذب ففيه يتداخل الفصل الأربعة لكنها تظهر بوضوح و يتسبب هذا التذبذب في الكثير من الكوارث الطبيعية و الظواهر المناخية كالجفاف

*- سولينوش (julius salinus) هو جغرافي رومان القرن الثالث الميلادي

1-http://www.dirwanalarab/spip/php%35.article8776

و الفيضانات و هبوب الرياح الحارة القادمة من الصحراء الكبرى كما يختص هذا الاقليم بتضاريسه المميزة و خاصة الجبال و على الجهتين من المتوسط الغربي حيث تقابل سلسلة الأطلس التلي التي تمتد من تونس شرقا الى المملكة المغربية غربا، سلاسل جبلية مماثلة على الجهة المقابلة كجارسيرانيفادا و سيرامورينا و الألبيعكس الجهة الشرقية التي تنخفض عرضيا في الضفة الجنوبية عن نظيرتها في القسم الغربي، الأمر الذي جعل الصحراء تجاور البحر، و لذلك تداعيات عديدة و متنوعة طبيعية مناخية، اقتصادية و اجتماعية.

كما يشكل المتوسط خاصة في حوضه الغربي جزء من خط النار أو خط الكوارث و يقصد بذلك الزلازل و البراكين فبالنسبة للبراكين تنفر بالجزر الايطالية كونها تحتوي أهم البراكين النشطة (أيتنا، فيزوق،استرميبولي) و بالنسبة للزلازل فالجزائر و المملكة المغربية لوحدهما يسجلنا أعلى الهزات العنيفة التي خلفت خسائر بشرية و مادية أكثر من أي جهة أخرى في غرب المتوسط[1].

دائما على المستوى الجغرافي الحوض الغربي تنفرد المنطقة بغطاء نباتي متنوع و كثيف و يتفاوت في ذلك بين الضفتين الشمالية و الجنوبية و كذلك الحال بالنسبة للثروة الجنوبية أما من حيث الثروات الطبيعية فدول المنطقة تتوفر على ثروات هائلة معدنية و طاقوية و خاصة في جهتها الجنوبية و التي تصبح أكبر و أوسع من الزاوية الجيوسياسية للمتوسط الغربي أي إضافة ليبيا، مالطا و موريطانيا و البرتغال.

كما تساهم جغرافية المتوسط الغربي الطبيعة (مناخ، تضاريس، نباتات، حيوانات) في الازدهار السياسي فهي من أول المناطق جذبا للسياح في العالم.

و على الرغم من وقوع الحوض الغربي للمتوسط ضمن المنطقة المناخية المعتدلة إلا أنه يعاني أزمة مياه و بشكل متفاوت من ضفته حيث تختلف مدة الفترة الممطرة من ضفته فنجدها تطول شمالا و تقصر جنوبا و لذلك تداعيات أمنية اجتماعية و اقتصادية على دول جنوب الحوض الغربي.

[1]- مصطفى بنون، **المسألة الأمنية في البحر الأبيض المتوسط**،مداخله، مقدمة في ملتقى الأمن في البحر المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008.

يشكل المتوسط الغربي بوابة للمتوسط ككل من الناحية الغربية و من ثمة بوابة /حلقة وصل بالبحر الأحمر و المحيط الهندي و بالتالي فمكانته الاقتصادية عالية الأهمية، حيث تعبر المنطقة سنويا أكثر من 70000 سفينة من و إلى الأطلسي، كما يرتكز حوالي 60% من سكان الدول المشاطئة على السواحل لعوامل متعددة، الأمر الذي أدى إلى ظهور مدن مليونية ساحلية و التي تكون لها حتما تداعيات سلبية على البيئة و التنمية المستدامة و كذلك على تسييرها.

المطلب الثاني: جيوسياسية المتوسط[1]

الجيوسياسة **La Geopolitique**علم يركز على الظواهر الجغرافية و يعمل للخدمة السياسية معينة بنباتاتها صانعو السياسة و القرارات في الدولة و تعني أيضا تأثير الجغرافيا على السياسة،أو التحليل المكاني للظاهرة السياسة أي دراسة الأبعاد المكانية للسياسات.

جوهر الجيوسياسية هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات و التراكيب الجغرافية و لهذا فان الآراء الجيوسياسية تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية التي تتغير فتتغير تكنولوجية الإنسان و ما ينطوي عليه من مفاهيم و قوى جديدة للذات الأرض.

يشكل البحر المتوسط معطى و واقع جيوسياسي حضاري و تاريخي في آن واحد و يتمثل بذلك منطقة المتوسط رهانا استراتيجيا هاما بحكم ميزانيتها البحرية الهامة "مجال الحركة و الفضاء المميزة للموقع فريد من نوعه في تقاطع ثلاث قارات، آسيا ،أوروبا و إفريقيا و نقطة وصل بين المحيطين الأطلسي و الهندي، فهو ليس كالبحار الأخرى ، بحر تزدحم فيه الجزر و تنتشر فيه أشباه الجزر، تخيط به شواطئ مسننة (...) انه بحر

[1]- مصطفى بنون، مرجع السابق ص96.

محاصر بالأراضي و بالتالي فان جيوسياسة البحر المتوسط هي أولا جيوسياسية المجال الأرضي الذي يحيط به[1].

للتأكيد على أهمية الجيوبوليتيكية للبحر المتوسط، فقد ذهب العديد من أمثال مورتن كابلين الى القول أن "مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم و احتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطية بحوض البحر الأبيض المتوسط" و في البحر المتوسط مناطق ذات أهمية استراتيجية.

تستهل عملية الحرافية أو الهجوم أو التنصت و تسهل عملية الانتقال و الاتصال كمنطقة مضيق جبل طارق و مضيق البوسفور و الدردنيل قناة السويس، فالقوة التي يمكنها أن تعلق هذه المضايق تكون قد أوقفت الملاحة إلى البحر المتوسط و منه المناطق الأخرى.

تعتبر نظرية المجال الحيوي من أكثر النظريات الجيوبولتيكية المطبقة ....العالم الألماني (فريدريك راتزل، و يتخلص آراءه في أن الدولة كائن حي ينمو و يكبر و هي بحاجة إلى مجال حيوي تتوسع فيه، و قد يضطرها هذا التوسع الى القيام بضم أراضي تجاورها سواء بطريقة سلمية كالتعاون أو باستخدام القوة أي الاحتلال و من أنصار هذه النظرية نجد "ماكيندر" في بريطانيا و الفريد ماهان" في الولايات المتحدة الأمريكية لقد قسم ماكيندر العالم إلى تقسيم جيوبوليتيكي و وزعه بين ثلاث أقسام رئيسية هي:

- **قلب الأرض:** يشمل أوروبا الشرقية و روسيا الأوروبية و الأسيوية.
- **الجزيرة العالمية:** شمل ثلاث قارات، أوروبا، آسيا و إفريقيا يجمعهم البحر الأبيض المتوسط
- الهلال الخارجي: و هو الهلال يخلف الجزيرة العامية، و يضم بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أمريكا، كندا، أستراليا و أضاف نطاق آخر و هو الهلال الداخلي يقع بين قلب الأرض و الهلال الخارجي و يضم ألمانيا، النمسا، تركيا، الهند و الصين.

[1]- محمد صابر عنتر، **الأمن العربي و البحر الأبيض المتوسط، تجسيد البحر المتوسط**، إضافة للأمن العربي، مجلة قضايا عربية، العدد 4، 1980.، ص147.

وفق هذا التقسيم وضع "ماكيندر" معادلته الشهيرة، من يحكم شرق أوروبا سيطر على قلب الأرض و من يحكم قلب الأرض سيطر على الجزيرة العامية و من يحكم الجزيرة العامية سيطر على العالم.

أما "ألفريد ماصاب" صاحب نظرية القوى البحرية أكد على أهمية السيطرة على البحر و الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية و يؤكد أيضا على أهمية الأساطير كأساس لبناء القوة البحرية فالسيطرة على البحار و الممرات البحرية و بناء أساطيل و تقويتها هو عامل حاسم للمركز الدولة العظمى و عامل حاسم أيضا في قيام الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ.

و للتاريخ دور في كشف الاهمية الجيوسياسية للمنطقة المتوسط فعلى مر التاريخ شكل الفضاء المتوسطي منطقة تقاطع و اتصال بين فضاءات جغرافية و شعوب تنتمي الى حضارات و ثقافات مختلفة لكن أكثر من هذا كان رهانا للنزاعات مستمرة و متعاقبة من أجل السيطرة عليه أو مراقبته لهم تتوقف منذ 10000 سنة فصدق الجغرافي ابق لاكوست **Yve La Coste** عندما وصف في كتابه **Geopolitique De La Mediteranée** أن منطقة المتوسط تشكل مجموعة جيوبوليتيكية صراعية حيث يمكن تمييز منطقتين في البحر الأبيض المتوسط وفقا للطبيعة المشاكل المنظمة الشرقية و المنظمة الغربية فنجد في الجزء الشرقي النزاع العربي الإسرائيلي و النزاع التركي اليوناني، القضية الكردية في سوريا و تركيا و في الجزء الغربي نزاع الصحراء الغربية التي أثرت على العلاقات الجزائرية المغربية[1].

و مع نهاية الحرب الباردة أسقطت معها مواجهة شرق غرب و حل محلها معادلة جديدة و هي موجهة شمال جنوب و هذا ما أكدته أحداث 11 سبتمبر 2001 م، أي مواجهة بين الغرب و الإسلام و هو الأمر الذي تنبأ به هو "صامويل هنتنغون" في حديثه عن صدام المغارات فإذا كان حوض المتوسط يعرف مواجهة ظاهرة بين شماله و جنوبه فانه يعرف أيضا منافسة كبيرة و لكن غير ظاهرة بين الاتحاد الأوروبي و الولايات

[1] - ناي وهيبة، مرجع السابق ص 78.

المتحدة الأمريكية عبر إطلاق مشاريع و مبادرات مختلفة سياسية منها و أمنية و اقتصادية تستهدف الفضاء المتوسطي بأكمله و هذه المنافسة تعكس الأهمية الجيوسياسية للمتوسط.

الفصل الثاني:

نهاية الحرب الباردة و انعكاساتها على المفهوم الأمني الدولي و المتوسطي

المبحث الأول:

التهديدات و التحولات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة

دون شك شكلت نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي سباقا دوليا جديدا بطبع المشهد العالمي، سياسيا، اقتصاديا، حضاريا وأمنيا، حيث وجد السياسيون والأكاديميون أتعسهم أمام معطيات كثيرة ومشاركة، تستدعي النظر فيها ودراستها من حيث القرنين والتعامل والإنتاجية ولعل أبرزها الفراغ الاستراتيجي الذي خلقه انهيار الكتلة الشرقية، وصعود القيم الغربية الرأسمالية التي ستطفي على التحطم الدولي والعلاقات الدولية، ومن ثمة الترتيبات الجديدة للمتغيرات التفاعل العسكرية، الاقتصادية و الحضارية وهي المتغيرات التي لم سبق عنها المتوسط التأثر بهذه التأثيرات والتي أفرزت بدورها عديد التهديدات للمجموع الوحدات السياسية المشكلة لهذا الفضاء الجيوسياسي، والتي ليس بمقدورها التعامل معها فردى فكانت بذلك مدعاة للتقارب والتواصل و الحوار.

المطلب الأول:

البيئة الأمنية للعالم ما بعد الحرب الباردة

إن هيمنة التنافس والصراع بين القطبين على النظام الدولي في الفترة المحددة ما بين 1945-1989 خلقت نوعا من التجانس والانسجام، لكن وبعد نهاية الحرب الباردة والتحولات التي أعقبتها أي خلت العالم في حالة فوضى مقدمة ترتب عنها حصول فتاحة مفادها أن التهديدات الأمنية الراهنة أصبحت أكثر اتساعا وانتشارا وفتكا، حيث التهديد **أقلوطنية** في تعريفه و**أكثر عالمية** في مداه بشكل أدى حسب **"بريجنسكي"** Brijenski إلى نهاية عصر **الأمن المطلق** فلم يعد بمقدور أي دولة مهما بلغت قوتها أن تحمي نفسها من التهديدات الأمنية الراهنة ليس هذا فقط بل أن الأمر أصبح يطرح تحديا حتى بالنسبة للهيئات الأمنية ذات الطابع العالمي كهيئة الأمم المتحدة التي كانت تأسيسها من أجل إنقاذ الأجيال من الحروب ولكن في ظل تهديدات تمتد إلى ما هو أبعد من دول تشن حربا

عدوانية أصبح الحديث عن دور مثل هذه الهيئات لصدور تحديد التهديدات الأمنية بتم على نطاق واسع فالتهديدات الأمنية اليوم تعرض أمن الإنسانية كافة للخطر علاوة على أمن الدول[1].

إن الوضع الجديد الذي أفظتإليه نهاية الحرب الباردة جعل التهديدات المنية متعددة الاتجاهات و غالبا ما يصعب توقعها كما أنها تختلف من حيث الشكل و المضمون عن تلك التي ساءت أثناء الصراع القطبي.

فتهديد الحرب النووية الفاصلة انحسر ليفسح المجال للظهور تهديدات غير محددة المعالم، كما أن القوة العسكرية وحدها لم تعد قادرة مواجهتها فالتهديدات من قبيل الجريمة المنظمة الإرهاب الهجرة السرية غير متعلقة أساسا بزيادة الإنفاق العسكري على التسلح وتعزيز القدرات العسكرية الدفاعية[2] ذلك أنها تتم بالشمولية والقوة وتعتمدها جماعات منظمة عابرة للقوميات و من ثم لم يعد بالمقدور التحكم فيها باعتماد الوسائل العسكرية باعتبارها تعرف بطبيعتها غير العسكرية فهي عابرة للحصود ولا تستثني أي دولة مهما كانت قوتها أو موقفها فالأمن اليوم في عالم يموج بالتغيرات سريعة لم يعد مرتبط فقط بتامين سلامة الدول من مهبة الوضوع تحت سيطرة القوات العسكرية للدولة أجنبية فقد زعزع هذا المفهوم على نحو أبرز التساؤل حول مدى اطلاقيته و فعاليته في إدراك التهديدات الملحقة بالأمن فالعدو لم يعد محدد أو التهديدات لم تعد عسكرية بطبيعتها وحتى الدول لم تعد هي صاحبة الحل والربط في هذا المجال فنحن اليوم إذن نعيش **"عصر علامات الاستفهام"** حول ثنائية تهديد/أمن بتعبير **"كين بوث Ken Booth"** و الذي يبرز حسبه الناهي المتعلق ل**:الأمن في بعده العالمي.**

تأسيسا على ما سبق فان حالة "اللانظام العالمي الجديد" أو ما يفصل أن يسميه "سهيل أمين" "إمبراطورية الفوضى" أو "حالة الفوضى المعممة" جعلت العالم خاضعا للمنطق توزيع المخاطر « diffusions des risques ».

[1]- سمير أمين،" **إمبراطورية الفوضى**"، بيروت، دار الفكر 1991م، ص19.

كما أنه قد أصبح ضال الوجهة و محروم الإحساس بالتوجيه "فهذا العالم يعرض علينا بصورة مكدرة و محزنة فوضى شنيئة" نجم عنها أن حدة و تحدد مستويات الأمن أصبحت سمة الحاضر و المستقبل المنظور فالمجتمع الإنساني يواجه تحديات متعددة الاتجاهات Multidirectional لم يسبق له عبر تاريخه أن واجهها فالسياسة العالمية تواجه بأنماط من التهديدات لم تعد مقتصرة على الصراعات التقليدية الداخلية Traditional interstate conflict ولكن مهددة باستراتيجيات مبتكرة وخطرة للفواعل من غير الدول كما أنها في مجهلها ذات طبيعته غير عسكرية كما أنها تعتقد للقاعدة أرضية خاصة (الإمكانية التهديد/نهاية الجغرافيا) و بالتالي لا يمكن التحاطي منها ولا عليها فالخطر الملحق بالأمن هو اللايفين فالعدو هو ذلك المجهول والخوف والتهديد يأتي من ذلك التغيير السريع الوتيرة ومن "عدو" لا يستطيع أن تراه أو تلمسه أو تحسه.

في السياق ذاته دائما أورى هيلد Held وآخرون ست فرضيات أساسية حول تأثير العولمة في قضايا الأمن التقليدية وهي كالآتي[1]:

- إن انتشار التقنيات العسكرية في جميع أنحاء العالم تعني أنه ينهى بطور المجددون ويستخدمون حدودا فاصلة في الأسلحة المتطورة، فان دولا أخرى تضطر للحصول على أحدث المعلومات والأنظمة أو أن تدفع ثمن تخلفها في قوتها العسكرية وفي أمنها.
- لم يعد خوض حرب في عصر المعلومات إلى تحريك المجتمع فيزيائيا، بل يحتاج الى سياسة علاقات عامة فعالة تستخدم فيها وسائل الإعلام بمهارة الإعلام الرأي العام، تحتاج معظم الحروب الآن إلى الهدوء السياسي لأنها الآن رأسمال شديد وإمكانات محددة أكثر.
- العالم يمارس ثورة جديدة في التكنولوجيا العسكرية، فتقنيات المعلومات تحول القدرات العسكرية الموجودة، وإدارة الحروب، والقدرة على إظهار القوة العسكرية من مسافات بعيدة بدقة عظيمة.
- تجعل أنظمة الاتصالات الأذنية إدارة الحروب أسهل، لأن القادة يستطيعون الإشراف والتدخل بالعمليات العسكرية الميدانية إلى درجة لم تكن ممكنة من قبل.

[1] - سمير أمين، مرجع السابق ص20.

- العولمة المتزايدة في قطاعات الصناعات المدنية التي تعمل في الإنتاج الدفاعي الالكتروني أو البصريات، فتتساهل في السيادة التقليدية للقدرات الدفاعية القومية، لأنها تجعل الحصول على الأسلحة واستخدامها خاضعا للقرارات أعمال سلطات أخرى أو شركات وراء مجال الشريح القومي.

- تفرض العولمة تغيرات جذرية في الدول وتسلط الضوء على الحكومات القومية عن ضبط أمن مواطنيها و معادتهم.

- يتواصل عزا هام آليسون في إطار محاولة تبيانه لأثر المتغيرات الجديدة في الأمن القومي والعالمي إلا أنه لا يمكن حل المشكلات عديدة بما فيها المشكلات الاقتصادية والبيئية والإرهابية والثقافية والإجرامية والتهديدات الأخرى للأمن القومي بوسائل قومية فقط لأنها تحتاج إلى حلول تعتمد آليات إقليمية وعالمية من التعاون والتنسيق حيث أن هذه التهديدات تخلق طلبا على الحكم فوق القومي مادام يتعذر على القادة السياسيين كمسؤولين عن مشاكل أضيف المشاكل المرتبطة بالمجال الداخلي للدولة لمعالجة ذلك.

المطلب الثاني:

أثر التحولات التي رافقت فترة ما بعد الحرب على مفهوم الأمن

يعد تحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية للتغير المشهد الدولي وهو من أدي إلى إعادة النظر في كافة **الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية** في العلاقات الدولية، فقد أثرت المتغيرات التي صاحبت فترة ما بعد الحرب الباردة على مفهوم الأمن مما يستوجب رصدها - التحولات - لتبيان مدى تأثيرها على تحول مفهوم الأمن[1]:

1) تراجع الدور التقليدي للدول: حيث لم يعد الفعل و التأثير في السياسة العالمية حكرا على الدولة القومية، بسبب بروز و مزاحمة فوائل تفتقد لصفة الدولاتية وتعمل خارج إطار السيادة والتنافس الدولة في أداء وظائفها التقليدية كوظيفتي الدفاع والأمن، مما ساعد على ظهور شبكات و خرائط جديدة للتفاعلات و المصالح لا تتطابق بالضرورة مع التقسيم

[1] - copenhagueschool - in : www.wikipidia.org/copenhagueschool/internationalrelations/ le 25/08/2016

السياسي للعالم على أساس الدول القومية (اختراق فوقي)*، كما أن عالم ما بعدد الحرب الباردة عرف ظاهرة الدول الفاشلة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع من المجموعات الأثينية والتي تحمل في كل حالة على تغذية هذه الوظيفة، ففي غضون ذلك يختفي تحكم الدولة بإقليمها و تختفي مظاهر سيطرة الحكومة و احتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر والأهم من ذلك هو أن المجموعات المتناحرة تتبنى إستراتيجية إشاعة القومي للتحقيق أهدافها، وهدفها بالتالي ليس الاستيلاء على السلطة لأن ذلك ليس في حدود إمكاناتها إلا أن اعتمادها على إستراتيجية إشاعة الفوضي جعلها تلجأ إلى أسلوب جديد للمواجهة باستخدام الميليشيات شبه العسكرية، العصابات الإجرامية والأطفال وهذا للسهولة تعبئة هذه الفئات و التحكم بها وفي توريطها في أعمال إجرامية محظورة دوليا الأمر الذي أدى إلى التحول في طبيعة الصراعات ذاتها إذ أصبحت معظم الصراعات داخلية بين الجماعات والأفراد وليس بين الدول، فتشير الإحصاءات إلى أنه من بين **61 صراعا** شهدها عقد التسعينات من القرن العشرين كان 58 صدها صراعا داخليا أي نسبة 95٪ تقريبا و 90٪ من ضحايا تلك الصراعات من المدنيين وليسوا عسكريين ومعظمهم النساء والأطفال فالصراعات أصبحت بين جماعات وليست بين الدول لم تعد مصادر خارجية فحسب بل أصبحت من داخل حدود الدولة ذاتها[1](اختراق تحتي).

2) بروز مؤسسات أمنية ذات مجال حركي عالمي: أبرزها حلف الناتو الذي أصبح مؤسسة أمنية ذات صيغة عالمية وفي قمة الحلف الخمسينية التي عقدت في واشنطن في أفريل سنة 1999م أقر قادة الدول الحلف بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية مفهومها استراتيجيا معدلا يتيح للقوات الناتو الحق في العمل في أي مكان في العالم في ظل ما أسماه رئيس الوزراء البريطاني السابق **طوني بلير"العولمة الأمنية"** بخلاف ما أقرته الفقرة الخامسة من ميثاق الحلف عام 1949م المتعلقة بتقييد التحرك داخل نطاق منطقة اليورو-أطلنطي- و صار للحلف أن يتحرك دون تفويض من الأمم المتحدة.

---

*- ارتكب في دولة واحدة و لكن اضطلعن في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة،

[1]- حسن نافعة، **"سيادة الدول في ظل التحولات موازين القوة في النظام الدولي"** ، متحصل عليه من :

http : //afkaronlin/org/arabic/archives/mar-avr2003

3) الجانب المعلوماتي الاتصالي: لقد أتاح التطور التصاعد في تقنية الاتصالات وتطور أنظمة الشبكات والدوائر الفائقة التقدم واستخدام أنظمة الهواتف النقالة والاتصالات بالأقمار الصناعية مباشرة قدرة هائلة على جعل سكان العالم باختلاف أماكنهم مرتبطين ببعضهم البعض، بما أزال حواجز المكان و الزمان وأصبحت فكرة المناعة السياسية للدولة باسم فيم أو باسم مصالح أو باسم سيادة.

4) أحداث الحادي عشر من سبتمبر: كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م تأثيرها الواضح على مفهوم التهديد، إذ طرحت مفهوما جديدا للأمن الدولي، سواء في شقة المتعلق بالترتيبات أو الاستراتيجيات الأمنية الجديدة، حيث حاولت الولايات المتحدة فرض أجندتها الخاصة بمفهوم الأمن والتي تقوم بالأساس على أن الإرهاب هو أخطر مصادر التهديد التي تواجه أمن الدول والمجتمعات، وأن العلم كله معرض لاعتداءات إرهابية شبيهة بأحداث سبتمبر وشرعت في بناء تحالف دولي ضد "الإرهاب" **ـكمتحرك فوق قومي غير محدد المعالم ـ**وقادت حملة ضده استخدمت فيها الوسائل بما فيها العسكرية[1] كما حدث مع الإطاحة بحركة طالبان في أكتوبر 2001م أي بعد الأحداث بشهر، وغزو العراق عام 2003م فضل عن الوسائل الأخرى كتجفيف المالية والاقتصادية للإرهاب.

لقد كانت أحداث سبتمبر فرصة للولايات المتحدة للصياغة استراتيجياتها الأمنية الجديدة (إستراتيجية الهجمات الوقائية) والتي تنطلق من حق واشنطن في توجيه ضربات عسكرية وقائية (وثيقة الأمن القومي الأمريكية للسنة 2002م) ضد أي دولة أو جماعة ترى أنها باتت تمثل خطرا أو تهديدا للأمن الأمريكي بمفهومه الواسع[2]، إن أحداث 11 سبتمبر أحدثت تحولات نوعيا في الموقف من الإرهاب ويرجع سبب التحول النوعي هذا هو أن الإرهاب قد طرأ عليه تحول نوعي، ففي الماضي كان العمل الإرهابي فعل عنيفا له رمزيته ودلالته، وكانت الأهداف محل الفعل الإرهابي محددة و الضحايا أقل، ووسائل الإرهاب

---

[1]- خديجة عرفة، **"تحولات مفهوم الأمن -الإنسان أولا"** ، متحصل عليه من:
www.islamonline.net/arabic/mafahem/2003/09/article01.

[2]- محند برقوق، **محاضرات ألقيت على طلبه الماجيستر**، جامعة محمد خيدر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2006م/2007م.

قديما شمل بصورة أساسية الاختطاف والحجز وأخذ الرهائن والتهديد واغتيال شخصيات مهمة، أما الإرهاب اليوم فقد حولته الولايات المتحدة الأمريكية من قوة هامشية أثناء الحرب الباردة إلى قوة مركزية وأصبح القطب الآخر بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، و لكنه خارج شرعية النظام العالمي هذا التحول النوعي للإرهاب من حيث الوسائل و الأهداف و كذا من حيث أساليب المواجهة يمكن أن نربطه بما أسمته **ماري كالدور** في كتابها:

New violence in Glalal Era and Old wars Organisedبالحروب الجديدة أو سماه **كوردسمان** الحروب الغير المتكافئة اللامتماثلة Asymmetric*.

المبحث الثاني:

البيئة والتهديدات الأمنية في المتوسط بعد الحرب الباردة

سنتطرق في هذا المبحث من خلال مطلبين إلى التغيرات التي طرأت على الأمن الدولي والمتوسطي من خلال أبرز تهديدات الأمنية.

المطلب الأول:

البيئة الأمنية المتوسطية

الحكم الحرب الباردة كانت مسألة الأمن في المتوسط محسوسة حيث كان الارتباط إما بالكتلة الغربية[1] أما بعد فترة الحرب الباردة و التغيرات التي صاحبتها من انهيار للمنظومة الاشتراكية في أوربا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، وبروز ما يسمى بأطروحة "العدو الجديد" نتائج حرب الخليج الثانية ومسار السلام في الشرق الأوسط وغيرها من التحولات التي أثرت على طبيعة **مشهد الأمني المتوسطي**[1].

*- أعادت الحرب علي أفغانستان و العراق النقاش من جديد حول نسبة النزاع في استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية.

[1]- الغرب هذه كانت مرتبطة بالمعسكر الغربي مع تواجد عسكري أمريكي بها يتمثل في الأسطول السادس، أما الجزائر فقد كانت مرتبطة بالاتحاد السوفياتي دون تواجد عسكري بها.

إن بعد زوال الخطر الشيوعي الذي كان بمثابة البوصلة التي توجه العالم الغربي وتضبط مساراته أو تضمن تماسكه اتجاه الآخر[1] كان العمل على خلق عدو جديد وهو دول الجنوب، حدث الحركات الإسلامية التي شكلت الهاجس الأمني المقلق للعالم الغربي، بالإضافة إلى مظاهر عدم استقرار السياسي والتدهور الاقتصادي، والنزاعات العرفية والطائفية التي تشكل في مجملها توليد مشكلة للظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تحشاها أوربا أكثر من غيرها من التحديات الأخرى، هذا التصور للعدو الجديد تشاطرته ضفتي الأطلسي و تم تغذيته بكم هائل من الدراسات و البحوث الغربية عملت على تضخيم هذا الاتجاه الصراعي الجديد وتصادم حضارته، وبرزت في هذا الإطار أطروحتان: الأولى أطروحة نهاية التاريخ (End of History) لفرنسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) والتي تؤكد أن الديمقراطية هي شكل تنظيم الاجتماعي الذي لا يمكن تجاوزه بعد انتصار على الشيوعية والثانية هي أطروحة صدام المضارات Clash of cinilizationsلصاحبها صامويل هنتنقتون (Samuel Huntington) والتي عملت على تغيير صراع الإيديولوجيات الذي ميز فترة الحرب الباردة بصراع الحضارات والثقافات[2].

وينتمي شخص هنتنقنون إلى معسكر الشاؤمي الذي يركز على الهوة بين مناطق "السلام و الجوب" وعلى الصدمات الناشئة بين القوى الكبرى في عهد متعدد القطاب من جهة أخرى مع أنه يتميز بتركيزه على الحضارات بوصفها وحدة التحليل الأساس[3]، حيث يعتقد هنتنقتون أن الصراعات القائمة التي ستسيطر على العالم في السنوات المقبلة ستكون ذات طابع ثقافي أي حسب رأيه ستكون الحضارة الغربية مهددة في السنوات القادمة من قبل الحضارات الشرقية، وحضارات الشرق الأقصى، وهو بذلك يحاول بوضوح أمته السلام وشرق آسيا واعتبارهم كمنافسين.

---

[1]- مصطفى بخوش، **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسطي من أعمال الملتقى الدولي**": " الجزائر و الأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008، ص2.

[2]- مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، دراسة في الرهانات والأهداف، القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع 2006، ص17.

[3]- مارتن قرينيتش، تينري أوكالأهان، مرجع سابق، ص279.

و في محاولة للمناقشة أطروحة صدام الحضارات و تطبيقها على منطقة المتوسط، عقدت بندوة في فيفري 1996 ببرلين، تم التأكيد من خلالها على وجود دلائل توحي بأن المواجهات من المجتمعات المطلة على ضفتي المتوسط لها خواص يمكن إرجاعها إلى صدام بين الحضارات المسيحية اليهودية في الشمال والإسلام في الجنوب، والمأساة في البوسنة وكوسوفو بينت حدة هذا التناقض القائم والذي وصل إلى حد التصفية العرفية، كما أشار في هذا الصدد الفيلسوف برودال (F.Braude) بطرحه للمصطلح "الحضارة" كخط موجه للفهم الواقع المتوسطي و حتى الدولي، أن منطقة المتوسط بتوفر على ثلاث مجموعات ثقافية حضارية تتدافع فيما بينها عبر التاريخ متجاوزة حدود الدول، وهي الغرب، الإسلام و العالم اليوناني و هذه الثلاثية حسبه تشكل أعداد متكالين[1].

وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى تنامي الإحساس بالعداء والغيرية تجاه دول شمال المتوسط، غذته إفرازات حرب الخليج الثانية فقد كان للتسامي التيارات الإسلامية وقيام أنظمة إسلامية في الشرق الأوسط، دور في إعطاء مصداقية أكثر لأطروحة صدام الحضارات واعتبار المتوسط مسرحا لانتشارها، فدول الجنوب المنتمية إلى العالم الإسلامي تجد نفسها في مواجهة الغرب المسيحي وهو ما يكرس مظاهر القطبية وتعميق الهوة بين دول وشعوب الضفتين، مما يعقد سبل إيجاد أطر تعاونية وبناء الثقة.

وما يجدر ذكره هو أن أوربا وبالرغم من تحديدها للعمل السلمي على القوة والاهتمام بمعالجة الأسباب السياسية للصراعات، إلا أن التصور الأوربي للأمن أصبح يقوم على المزج بين الوسائل العسكرية و الغير العسكرية، فقد أصبحت بعض مسائل الأمن اللينة

[1]- مارتن غرينش، تيري أوكالاهان، مرجع السابق ص 288.

مثل: النمو السكاني في صفة الجنوبية و تداعياته (من فقر، أزمات اقتصادية، وموجات الهجرة)، والطاقة، كمسائل أمنية في المدركات الأوربية، كما أصبح يطرح أيضا "كأمن الهوية"والأمن الثقافي "كانشغال امني خلفته قضية الهجرة و تم الإشارة إليه ضمنيا في أطروحة "صدام الحضارات" في المتوسط بين الإسلام والغرب، أما قضايا الأمن الصلب، تتراوح سن العنف السياسي، الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونظم الصواريخ البعيدة المدى الذي قامت كل من ألمانيا وايطاليا بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية للتطوير نظام دفاع مصمم خصيصا للمتوسط. وبذلك فقد وظفت أطروحة التهديد القادم من الجنوب لتبرير تطوير نظم صاروخية والحصول على الأموال اللازمة لأن هذه التهديدات هي مفتعلة أكثر منها حقيقية[1].

عاد عن هذا التواجد الأمريكي في المنظمة الأسطول السادس بحجته احتواء التهديدات والسيطرة على أي وضع مفاجئ إلا أن الواقع غير ذلك تماما فالهدف من تواجده في المنطقة هو الحفاظ على هيمنتها عليها وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول المنطقة.

إذن يمكن القول أنه بواسطة الخطاب و الممارسات الاجتماعية حصل الأوربيون والولايات المتحدة الأمريكية، العالم الغربي على إيجاد عدو جديد كان جنوب المتوسط بالدرجة الأولى والذي اعتبر مصدرا للتهديدات الأمنية الجديدة.

[1]- عبد النور عنتر، **"البعد المتوسطي للأمن الجزائري"**، الجزائر، أوربا و الحلف الأطلسي، الجزائر، والمكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع 141.

المطلب الثاني:

التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط

I- الإرهاب:

يعتبر مفهوم أو مصطلح الإرهاب أحد أهم وأبرز المفاهيم التي سيطرت على التحليلات وحقل العلاقات الدولية رغم قدمه خاصة في قدرة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نتيجة تنامي وتعاظم القاهرة واتساعها للشمل حتى أقوى الدول في العالم، وعليه تعاظم كذلك الاهتمام به كظاهرة وكمفهوم نتيجة التهديد الذي أصبح يشكله ولعل فهم وتفسير هذه الظاهرة يقدم الكثير من السلوكات وسياسات وردود أفعال الكثير من الدول تجاه دول أخرى وطبيعة تحول العلاقات فيما بينها.

ولا تعد المنطقة المتوسطية بمعزل عن الإرهاب فقد شهدت كثيرا من المنظمات الإرهابية التي قامت بعديد من العمليات الإرهابية وهذا ما أدى بدول منطقة لايلاء ظاهرة الاهتمام الوافر ضمن سياستها التعاونية والأمنية من أجل محاولة القضاء منها أو الحد منها على الأقل، ويظهر هذا من خلال السياسات و البرامج والمشاريع إلي جاءت بها خاصة أوربا.

مفهوم الإرهاب(Terrorism):

هو استخدام العنف، مقصود وغير قابل للتنبؤ به، أو تهديد باستخدام العنف للتحقيق أهداف يمكن التعرف إليها، يتضمن الإرهاب هجمات ضد السواح وموظفي السفارات والطاقم والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي الشركات المتعددة الجنسيات، يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة[1].

[1]- مارتن قرينيتش وتينري أوكالاهان، مرجع سابق، ص41.

الإرهاب في المتوسط:

عرفت منطقة المتوسط بداية الإرهاب في شكله الحديث بداية من الجزائر في تسعينات القرن الماضي بعد توفيق المسار ألانتخابي حيث دخلت الجزائر في دوامة الإرهاب للسنوات عديدة، إلا أن أغلب الدول المتوسطية وخاصة الأوربية منها لم تعرف آنذاك بأن ما يحدث في الجزائر كان إرهابا بل أغلب تحليلاتهم كانت تتكلم عن حرب أهلية بين الجزائريين.

إلا بعد أن شهدت أعمالا إرهابية على أراضيها كما هو في فرنسا 1994- 1996 ونذكر:

- تفجير بلاس ديقول باريس 1995/08/17، قنبلة مخبأة في صندوق القمامة حيث أخلفت عن إصابة 16 شخصا.
- تفجير في محطة بور رويال، 1996/12/03 حيث سجل 04 قتلى و170 جريحا.

كما شهدت أوربا عدة هجومات في الألفينات وأبرزها:

- تفجيرات مدريد 2004، حدث سجلت مقتل 191 وإصابة 17750 شخصا.
- هجوم شارلي ايبدو، 2015/01 ، سجل 30 قتلى و11 جريحا.
- هجومات باريس 2015/11، مقتل 125 وإصابة 350 شخصا[1].

وكذا عرفت المنطقة جماعات إرهابية منظمة في ضفتها الجنوبية وهي:

- تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي.
- تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

II-الهجرة غير الشرعية:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة جديدة، عرفت في أواخر الثمانينات و بداية التسعينات من القرن الماضي، تزاحف ظهور هذه الظاهرة مع الأوضاع التي شهدتها دول الجنوب في الفترة من أزمات اقتصادية، سوء الأوضاع الاجتماعية، فشل التنمية

[1]- وائل نوري، أبرز الهجمات الإرهابيين في أوربا (انفوغرافيك) في:
http://www.echouroukonline.com/ara/articles/261484.html تاريخ الاطلاع: 2016/09/24م,

الحروب...و سبب تطبيق عملية الهجرة من طرف الدول الغربية (دول الشمال) بما يسمى بالهجرة المنتقاة أي انتقاء المهاجرين إليها من أصحاب الشهادات و الكفاءات والمهن زاد من تنامي هذه الظاهرة.

1) مفهوم الهجرة غير الشرعية:

هي الهجرة غير الموثقة أو الهجرة غير الشرعية أو تجارة البشر فيها ينتقل الفرد أو الجماعة من موقع إلى آخر بحثا عن الرزق، ووضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا، و فيها تتبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو البقة الاجتماعية[1].

وعرفت على أنها تلك التي تتم بطريق غير قانونية نظرا للصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية بيئة مستحيلة[2].

2) الهجرة غير الشرعية في المتوسط:

لقد بدأ سياسة تشجيع الهجرة للدول الأوربية مع نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك للحصول على المساعدة من طرف هؤلاء المهاجرين القادمين من الدول المغاربيبية (جنوب المتوسط)، جراء ما خلفته من دمار سنوات الحرب الطويلة، ولكن ما تحولت بسياسة تشجيع إلى سياسة غلق الحدود في وجه العديد من المهاجرين، بسبب ارتفاع نسبة الهجرة، ما أثر سلبا على التنمية والأمن والاندماج في دول شمال المتوسط، وسبب سياسة غلق الحدود لجأ العديد من الراغبين في الهجرة إلى الدول الأوربية ولم تسمح لهم الفرصة بسبب الإجراءات الصارمة المطبقة من طرف دول الاتحاد الأوربي إلى إتباع طرق غير مشروعة للدخول إلى هذه البلدان وهذا ما أدى إلى ظهور الهجرة غير الشرعية.

و بالنظر إلى مفهوم الهجرة السرية أو غير الشرعية، فهي تعني التسرب أو الهروب من ظروف ما بالبلد الأصلي نحو بلد آخر دون تأشيرة، إما بهدف العمل والاستقرار في ذلك البلد، أو استخدام ذلك البلد للعبور إلى بلد آخر.

---

[1]- سحر مصطفى حافظ، "الهجرة غير الشرعية، المفهوم والحجج والمواجهة"، 250، ع2، 2013، ص47,

[2]- فايزة ختو، "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربيبية"، 1995-2010، رسالة ماجيستر غير منشورة ،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011 ، ص36.

تعتبر منطقة المتوسط أكثر المناطق تعرضا لظاهرة الهجرة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة، وقد أثرت بطريقة مباشرة على الأمن والاستقرار، وأصبحت لتهدد البني الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للدول[1].

لقد احتلت ظاهرة الهجرة مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام، وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية، خصوصا وأن هذه الظاهرة أصبحت مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين، فمثلا في الجزائر فقد كشفت الإحصائيات والتي قدمتها القوات البحرية الجزائرية والمتعلقة بالهجرة غير الشرعية في سنة 2007، وان أكثر من 1000 جزائري فد حاولوا العبور نحو الضفة الشمالية من البحر البيض المتوسط (خصوصا ايطاليا أو اسبانيا)ن وذلك بطريقة غير شرعية وحسب نفس المصادر فان أكثر من 80 بالمائة من المهاجرين غير الشرعيين تم إنقاذهم في حوض البحر من قبل حراس السواحل، كما أشارت المنظمة الدولية للهجرة في تقرير لها أن الدول الأوربية سجلت ما بين 2012 و 2014 أكثر من 20 ألف طلب لجوء من الرعايا الجزائرية[2].

وفي سنة 2014 وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين ايطاليا إلى أكثر من 170 ألف إلى 220 ألف مهاجر.

وقد أعلنت منظمة الهجرة الدولية في سنة 2015، على أساس "جويل ملمان" Joel Malman (المتحدث باسم منظمة الهجرة الدولية) أن عدد المهاجرين قد وصل إلى مليون شخص فغالبيتهم وصلوا إلى اليونان، وحوالي 97 ألف إلى ايطاليا.

أما التقرير الذي أصدره المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، فقد أشار إلى أن عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى أوربا خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2015 كلاجئين بلغ 380 ألف شخص.

---

[1]- محمد غزي، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، الجزائر نموذجا، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والسياسية، العدد8، 2012، ص51.

[2]- www.akhersaa.dz.com/dossiers-en-cors/121071.html تاريخ الاطلاع: 2016/09/26,

وقد أشارت آخر إحصائيات لمنظمة الدولية للسنة الجارية 2016 أن عدد المهاجرين بلغ 302 ألف وصلوا إلى الشواطئ الأوربية، وقد بلغ العدد الإجمالي للوافدين لليونان أقل من 20 ألف شخص منذ مارس من العام الجاري[1].

III- الجريمة المنظمة:

تعد الجريمة المنظمة ظاهرة قديمة قدم المجتمع البشري هددت قيهم جماعاته فأضحت نمطا من أنماطه السلوكية، وظاهرة تأثرت بثقافة والتاريخ الشعوب، ومن أهم التهديدات التي تواجه ـمن وسلامة ومصالح الأفراد والمجتمعات بشتى صورها.

1) مفهوم الجريمة المنظمة:

ظهرت الجريمة المنظمة مع نشأة المافيا الايطالية الصقلية في أواخر القرن الثالث عشر، وهي تعتبر أم المنظمات الإجرامية، وذلك خلال فترة احتلال الفرنسي للأراضي الجزيرة الايطالية عالم 1282م، حيث روى الرئيس الأسبق لعائلة "بونانو" في نيويورك "جوزيف بونانو" في كتابه (رجل الشرف) انه في العم 1282م في أسبوع الآلام كانت الصلوات المسائية في العاصمة باليرمو تقام بالكنائس.

وقد تطورت الجريمة المنظمة إلى بداية التسعينات، وذلك نتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والعولمة والثروات العلمية وخاصة في مجال الاتصالات.
يعد بتعريف الجريمة المنظمة من أهم المشكلات التي تؤرق العديد من الباحثين وكان هناك العديد من المحاولات للتحديد مفهومها وطنيا، إقليميا ودوليا إلا أنه لم يحدد لها تعريف دقيق نظرا لاختلاف آراء ووجهات النظر رجال الفقه والقانون.

عموما: الجريمة المنظمة هي نشاط إجرامي يعتمد على التخطيط، وهي كذلك عمل جماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العلية للتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة.

[1]- www.elkhabar.com/press/article/112515 تاريخ الاطلاع: 2016/09/26.

2) الجريمة المنظمة في المتوسط:

تنامت الجريمة المنظمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل سريع بعد ثورات الوسع العربي والتي أثرت على الاستقرار الأمن في العديد من البلدان ما مهد الظروف للتنامي خطر ما فيها تهريب المخدرات، الأسلحة والبشر على دول البحر الأبيض المتوسط خاصة دولة الجزائر[1].

لقد عرفت الجريمة المنظمة في الجزائر تزايد مستمرا، وهو ما كشف عنه آخر إحصائيات مختلف وحدات الدرك الوطني وهي المتعلقة بسنة 2015م، فقد أحصت على المستوى الوطني 825 جريمة منها 65 جناية و 760 جنحة في مجال القانون العام.

وقد عالجت وحدات المجموعة 187 قضية مخدرات بزيادة 61 حالة وتمكنت من إيقاف 160 شخص مع حجز كيلوغرام من المخدرات الصلبة كوكايين و 4537 غرام من الكيف المعالج، و 2502 قرصا مهلوسا، كما تم إيقاف شخص بسبب قضية تزوير النقود وحجز معه مبلغ مالي من العملة الوطنية مزورة يتمثل في 24 ورقة مالية من فئة 1000 دينار جزائري.

وفي إطار السداسي الأول من هذه السنة تم توقيف 40 شخص، و تم حجز528224 غرام من الكيف المعالج، 59 قرصا مهلوسا و 15 أسلحة من مختلف الأحجام[2].

[1]- هدى مبارك، "السلاح الحشيش المغربيوالهجرة السرية تهدد الجزائر ودول أوربا...و المافيا" في :
www. Elbilad.net/article/détail/id-C934 تاريخ الاطلاع: 2016/09/26.
[2]- Essalamonline.com/ara/socila/45742.html تاريخ الاطلاع: 2016/09/26.

الفصل الثالث:

نهاية الحرب الباردة و انعكاساتها على المفهوم الأمني الدولي و المتوسطي

المبحث الأول:مجموعة 5+5

تعتبر مجموعة 5+5 من بين المبادرات التي عرفت نجاحا إلى حد ما، و من خلال هذين المطلبين سنقوم بشرح ما جاءت به الأهداف و المشاريع.

المطلب الأول: نشأة و ظهور فكرة حوار 5+5[1]

تعود فكرة مبادرة 5+5 إلى سنة 1983 و التي طرحها الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتراز زيارته للمغرب و لكن انطلاقتها الرسمية كانت من خلال إعلان روما عام 1990 أين عقد وزراء الخارجية، لكل من ايطاليا، فرنسا، اسبانيا، البرتغال و دول اتحاد المغرب العربي (الجزائر، المملكة المغربية ، تونس، ليبيا و موريطانيا) و حضرت مالطا كعضو مراقب، و من ثم نظم رسميا اجتماع في الجزائر لوزراء الخارجية عام 1991 و تم هناك إقامة ما يسمى مجموعة 5+5 الخاصة بغرب المتوسط التي تعمل على التعاون في مسائل الشراكة الاقتصادية و التنمية و الأمن في منطقة المتوسط و كذلك العمل على تنظيم الهجرة و قمع الهجرة الغير شرعية ، هذه المبادرة تجمدت على امتداد عشرية كاملة بحيث تم التخلي عن هذه المجموعة في خصم مسار برشلونة إلا أنه في مجال الأمن الداخلي لم يفقد غرب المتوسط معناه حيث أنشأ مجلس وزراء داخلية دول غرب المتوسط باستثناء ليبيا ليبعث الحوار من خلال اجتماع جديد لأعضاء المجموعة في جانفي 2001 ببرشلونة بمبادرة برتغالية و لكن بمشاركة ليبيا بعد رفع العقوبات اثر قضية لوكيربي و يمكن تلخيص أسباب و عوامل عودة هذه المبادرة ل:

- تراجع مسار برشلونة و ثبوت فشله.
- إطلاق الولايات المتحدة لمشروع شراكة مع الدول المغاربية (أيزنسات)
- توقف عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية بالإضافة إلى تداعيات تفجيرات 2001/11/11.
- تفاقم ظاهرة الهجرة السرية و تخوف الدول المغاربية من تجاهل الاتحاد الأوروبي لها خاصة بعد توسعه شرقا أين أنظمت 10 دول من أوروبا الشرقية دفعة واحدة

[1] - مارتن غرينيش، تيري أوكالاهان، مرجع السابق ص 51.

و تعد هذه المبادرة من بين المبادرات التي كان لها حظوظ كبيرة في النجاح هذه العوامل:

- محدودية الدول الأعضاء (غرب المتوسط)
- منطقة تتسم بالسلام و الأمن و منخفضة من حيث حدة التوترات.
- مبادرة مرنة و غير مؤسسة و تعمل وفق برامج محددة[1].

و كما عرفت المبادرة قمة تونس عام 2003 و التي تعتبر حدثا تاريخيا لأنها أول قمة التي تضمنت مفهوم الأمن في إطار التعاون مع التغيير الضعيف الذي مسها بعد أحداث 11 سبتمبر حيث كان هناك نوع من الحذر في الحديث عن ظاهرة الإرهاب حيث كان أبرز القضايا التي تم الاتفاق عليها من قبل قادة مجموعة 5+5 الملف الأمن و السياسي من أجل تطوير التنسيق لمكافحة الإرهاب.

عموما فان التفاعل بين العامل الجغرافي و المشاكل الأمنية لأوروبا الغربية و التي ترتكز في الجنوب (الهجرة السرية) ساهم في تفعيل هذه المبادرة ما جعل غرب أوروبا تدافع عن دول الجنوب باعتبارها قريبة منها و لأن التهديدات المطروحة مشتركة لا تخص طرفا دون الآخر.

رغم أن الجانب الاقتصادي بقي مهمش في هذا الحوار إلا أنه تم تفعيل الجانب الأمني و الدفاعي للمجموعة (2005/2004) و كان دعم البعدين بشكل كبير خاصة في قضايا التصدي للكوارث الطبيعية الملاحة البحرية، مكافحة الجراء و ذلك في إطار تعاون مشترك و باعتبار هذه المبادرة متخصصة في مجالات محددة و لا تمس بالسيادة هذا الذي جعلها تنجح إلى حد ما هذا إضافة إلى وجود نوع من الثقة بين مختلف الأطراف مع وجود العيوب و النقائص بين بعض الأطراف بشكل بيني خاصة في الأطراف المغاربية ثم أن رغم تخصص هذه المبادرة في مجالات متعددة للتعاون تبقى حبسة المسارات الثنائية و من

1- جودة حمزاوي، مرجع السابق، ص 96.

الصعب أن تشكل نواة لبنية متعددة الأطراف كما أن مقررات الاجتماعات تعكس نوعا من التحديد المسبق للأوروبيين لمشاريع التعاون بين الأفراد و غياب تصور مشترك و بذلك يجعل الإتحاد الأوروبي الدول الأخرى كحراس للضفة الجنوبية و الحدود المتوسطية، كما تعرف مسألة الإسهامات المالية ضيقة و محدودة في هذه المبادرة.

لذلك يمكن القول أنه مبادرة مجموعة 5+5 حركتها العلاقات الكثيفة بين ضفتي غرب المتوسط بحكم الجوار الجغرافي و الإرث التاريخي إلا أنه كان هناك هدف آخر و هو فك الترابط بين حوضي المتوسط الغربي و الشرقي تنديدا للصراع العربي الإسرائيلي يكون هذا الأخير يعرقل المبادرات التعاونية[1].

الجريمة المنظمة: تعد الجريمة المنظمة من بين المسائل التي تعمل الدول جاهدا على الحد منها و ذلك لما تعرفه من تطور من حيث التقنيات و اقتحامها للعديد من الميادين و الجريمة المنظمة حسب بعض التعاريف هي كل عمل غير مشروع يقع على الإنسان سواء في نفسه أو ماله أو على المجتمع و مؤسساته و أنظمته السياسية و الاقتصادية.

و لعل ما يميز الحركة المنظمة في عصرنا الحالي هو التنظيم المحكم بحيث تمارس بكفاءة و انسجام عاليين بل و أكثر من ذلك فان الفاعلين في هذا المجال قسموا العالم إلى مناطق سيطرت و نفور و ذلك لاستفادتها من التقدم العلمي و التكنولوجي و كذلك التحولات العالمية المتعاقبة في إطار العولمة الذي كثف من سرعة الحركة و التنقلات إلى درجة التشابك مما يؤدي إلى صعوبة التحكم فيها.

و جاء في تعريف أوسع و أشمل من الأنتربول عام 1988 م أن منظمات الجريمة المنظمة هي كل مؤسسة أو مجموعة من الأفراد تمارس نشاطا غير شرعي باستمرارية و كما أن المنظمات لا تعترف بالحدود الوطنية و هدفها الأول و الأساسي هو تحقيق الفائدة

1- جودة حمزاوي، مرجع السابق، ص 51.

و الربح في مجالات متعددة كالمخدرات و الأسلحة و الأعضاء البشرية و كذا الهجرة الغير شرعية.

و لما كانت منطقة المتوسط قلب العالم من حيث موقعها و كذلك منطقة تضم تناقضات بين الشمال و الجنوب الذي يعاني من الفقر جعلها منطقة عبور هامة سواء للأفراد أو التجارة العالمية مما يجعلها مسرحا لعدة أعمال غير قانونية.

سياسة الحوار:تم تفعيل هذه السياسة في سنة 2003 لإقامة علاقات امتيازيه مع جيران الاتحاد الأوروبي في مجالات عديدة كحقوق الإنسان و تشجيع علاقات الجيرة الحسنة و مبادئ اقتصاد السوق و التنمية المستدامة.

كما تعمل سياسة أوروبا للحوار من خلال مبادئ و وسائل كاعتماد العلاقات الثنائية في التعامل و اعتماد التقارير القطرية و اعتماد المقاربة التمايزية و التصاعدية التي تسير وفق لمبدأ مدى الالتزام بالقيم المشتركة و القدرة على تنفيذ الأولويات المتفق عليها بصفة مشتركة عرفت السياسة الأوروبية للحوار بعد ثمانية عشر شهرا من التطبيق إجراءات جديدة للدعم و التي جاءت للتأقلم مع الأوضاع الجديدة و تتعامل مع أسباب اللا استقرار في المحيط المباشر و القريب لأوروبا من خلال تفعيل المقترحات التي جاءت في مسار برشلونة و هي:[1]

- دعم المسار السياسي و الأمني: و ذلك مساعدة الدول الجوارية في جهود الإصلاح السياسي.
- دعم المسار الاقتصادي: من خلال تقديم مقترحات للتعاون و التبادل و الاستثمارات.
- دعم المسار الاجتماعي و الثقافي من خلال إضفاء ليونة في مسائل التنقل و الهجرة خاصة لأغراض معينة كالتجارة و الأغراض العلمية.

المطلب الثاني:أصداف و مشاريع 5+5

بعد نهاية الحرب الباردة و ما حدث من تغيرات على بنية التنظيم الدولي و التحول في العلاقات الدولية و تطور مفاهيم الأمن الدولي جراء الصعود المطرد للتهديدات الجديدة

[1]- برد رتيبة، مرجع السابق، ص193.

طرأ تغير على أفكار و استراتيجيات الدول المتوسطية و القوى الكبرى ذات المصالح فكان المشهد الإقليمي و الدولي مشجعا على التقارب و مد جسور التواصل و التعاون للدفع بالتنمية و التطور من أجل إحلال السلام و الاستقرار في الفضاء المتوسطي و في هذا الأفكار جاءت مبادرة مجموعة 5+5 غرب المتوسط بمجموعة من الأصداف المحددة و المسطرة التي عرت نوعا من النجاح إلى حد بعيد أنه أهداف هذه المبادرة و المحاور التي عملت على تحقيقها ما يلي:

1- محاربة الهجرة الغير شرعية (السرية) غرب المتوسط:

تعتبر بلدان المغرب العربي مركز[1] عبور نحو أوروبا و يعود ذلك بروابط تاريخية، سياسية و اقتصادية تربط دول المنطقة منذ القدم و منذ الثمانينات من القرن الماضي، أصبحت دول المغرب العربي نفق عبور للمهاجرين الإفريقيين خاصة اسبانيا و ايطاليا عن طريق ما يعرف بقوارب الموت التي تنظم عن طريق شبكات محترفة و تنامت و زادت هذه الظاهرة خاصة بعدما طبقت و فرضت الدول الأوروبية الكثير من القيود على الهجرة الشرعية و الغير الشرعية سواء فالهجرة بنوعيها تشكل تحديا جادا لحكومات جانبي المتوسط نظرا للآثار التي تخلفها إلى يومنا هذا فان التعاون المغربي الأوروبي في مجال الهجرة الغير شرعية لم يصل إلى تحقيق نتائج فعالة و ذلك لغياب سياسة إقليمية مشتركة مما أدى إلى تفاقم الهجرة الغير الشرعية على حساب الهجرة الشرعية و هذا بالإضافة إلى الزحف للمهاجرين من وراء الصحراء الكبرى الإفريقية نحو بلدان المغرب العربي و من ثم إلى أوروبا مما زاد من الضعف على هذه البلدان من طرف أوروبا بالانتهاج سياسة أمنية أكثر صرامة و لذلك سطرت مجموعة من السياسات لمواجهة هذه الظاهرة و أهمها[1]:

- مساعدة المهاجرين للعودة لأوطانهم.
- تكثيف التعاون في إطار الرقابة و إيقاف الهجرة.
- التعاون من أجل تحقيق التنمية لخلق جو يساعد على بقاء المهاجرين في أوطانهم.

[1]- برد رتيبة، مرجع سابق، ص 197.

2- محاربة الإرهاب:

إن موقف الدول الأوروبية و تعاملها مع ظاهرة الإرهاب الدولي مر بمرحلتين، الأولى مرحلة رفض الاعتراف و التعامل مع الظاهرة باعتبارها ظاهرة بعيدة عن الدول الأوروبية و مرحلة ثانية مرتبطة باقتناعها و اعترافها بضرورة التعامل الجماعي لمواجهة الظاهرة التي أصبحت تتخذ بعدا دوليا واسعا، فبالرغم من إدراجها في أي مسألة ظاهرة الإرهاب في إعلان برشلونة إلا أنها بقيت عبارة عن ظاهرة غامضة و لفترات طويلة و ذلك لتصلب موقف الدول الأوروبية جراء عدم وجود أي مشترك حول الموضوع و كذلك كونها مرتبطة بالقضايا الوطنية لكل دول عضو في الاتحاد الأوروبي، هذا من جانب و من جانب آخر يعود ذلك التصلب إلى اعتراض بعض الدول كسوريا و لبنان حول تحديد المقصود من الإرهاب و مطالبهما بضرورة عدم المزج بين مسألة مقاومة الاحتلال و تقرير المصير كما أن الدول الأوروبية خلال عملية برشلونة تجنبت الدخول في نقاش حول الإرهاب مع الدول العربية التي عانت منه على غرار الجزائر و بررت ذلك بضرورة إيجاد حلول سياسية محلية للأمر.

لاحقا تحولت المواقف الأوروبية في تعاملها مع الإرهاب بعد أن شعرت بالتهديد خاصة بعدما تعرضت فرنسا لاعتداء إرهابي أين أبدت قلقها و بدأت بفتح نقاشات مع الدول الجنوبية للمتوسط حول ظاهرة الإرهاب حين تبنت الظاهرة على أنها ظاهرة عابرة للحدود و مقاسمة في ذلك الرؤية الجزائرية و أصبح الاتحاد الأوروبي يدعو بوضوح إلى ضرورة معالجة المسألة عبر اتفاقيات ثنائية ما أصبح يدعوا إلى تنشيط اللقاءات المتوسطية في هذا الإطار مع تكييف نوعين لمعالجة آفة الإرهاب الذي أضحى يهدد أوروبا الموحدة و العالم بكامله و تعد مسألة الإرهاب كذلك الإطار الوحيد الذي توحدت فيه السياسات العربية بحيث صادق وزراء العدل و الداخلية للدول العربية 05 جانفي 1997 على اتفاقيات لمكافحة الإرهاب[1].

1- رتيبة برد,**الحوار الأورومتوسطي، من برشلونة الى5+5**، رسالة ماجيستر غير منشورة (جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام2008 -2009) ص227.

المبحث الأول: الاتحاد من أجل المتوسط

سيتم العرض في هذا المبحث من خلال مطلبين إلى مرجعية نشأة اتحاد من أجل المتوسط و إدراج أهدافه و أهم العراقيل التي واجهته.

المطلب الأول: نشأة و ظهور الاتحاد من أجل المتوسط[1]

يعد الشكل الذي أصاب مسار برشلونة السبب الرئيسي لضرورة البحث عن مشروع بديل لإحياء الفكرة المتوسطية و تفعيلهما للتغيرات الدولية الجديدة استوجبت إيجاد طرق جديدة لمراجعة النقائص في المشاريع السابقة و السعي إلى تحقيق الهدف المنشود (الأمن)، كما أن المشاكل التي تعرفها منطقة المتوسط كالنزاعات و الأزمات يعتبر هاجس أمام كل المساعي التي بادرت بها دول المنطقة لتحقيق التعاون، و لذلك سعت الدول الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) و خاصة ألمانيا إلى طرح المشروع الجديد بغية إعطاء الاتحاد الأوروبي مجال أوسع للتدخل في حل المشاكل العالقة في منطقة المتوسط و ذلك في إطار الاستمرارية مع مشروع برشلونة فالنزاع و الصراع العربي الإسرائيلي يعد من بين أهم العوائق التي حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة في المشاريع السابقة، ضف إلى ذلك قضايا تصفية الاستعمار و حق تقرير المصير و على رأسها قضية الصحراء الغربية، كل هذه الأمور أدت إلى إخفاق المشاريع السابقة و لذلك جاءت حتمية اللجوء إلى مبادرة جديدة تصحح فيها الأخطاء.

هناك من يقول أن الفكرة لتأسيس اتحاد متوسطي تعود إلى حوالي قرن من الزمن حيث دافع و روج بهذه الفكرة في بداية القرن العشرين أين تبلور الفكر المتوسطي إلا أن هذا الفكر الذي تبناه كل من الفرنسي **Valantine Destpoint** و الايطالي **Canudo Reccioto** عام 1907 لم يقتنع العالم[(1)]، أما النشأة الفعلية لمبادرة الاتحاد من أجل المتوسط فتعود للمستشار الشخصي للرئيس الفرنسي **Henri Guaino** و قد أعلن عن

1- رتيبة برد,**الحوار الاوروميتوسطي، من برشلونة الى5+5** ,رسالة ماجيستر غير منشورة (جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام2008-2009 ,)ص227.

الفكرة الرئيس الفرنسي لأول مرة في إحدى خطاباته أثناء علته الانتخابية في مدينة **Toulon** يوم 07 فيفري 2007 من خلال قوله "لقد جئت لأقول للفرنسيين أن مستقبلهم الحقيقي يلعب هنا في منطقة المتوسط"، و قد عبر ساركوزي عن إصراره على تجسيد فكرة الاتحاد المتوسطي في أول خطاب له كرئيس في شهر ماي 2007، و في 23 أوكتوبر و من مدينة طنجة المغربية طالب الرئيس الفرنسي رسميا من شعوب المتوسط أن تتحد بغية الوصول إلى إطار اندماجي حقيقي شبيه بالاتحاد الأوروبي و قد أعلن أنه سيكون أول من سعي لتحقيق ذلك.

و مباشرة بعد الكلمة التي ألقاها ساركوزي و دعوته لإنشاء اتحاد متوسطي عبرت معظم الدول الأوروبية عن حذرها تجاه هذه المبادرة الفرنسية الجديدة كونها تضع حدا نهائيا لمسار برشلونة و كذلك تعد إعلانا غير مباشر على فشله إضافة إلى كون المشروع الجديد عائق للتحرك في المنطقة فكانت ألمانيا هي السباقة لاتهام الرئيس ساركوزي عن نيته في لعب دور القائد للتوسع نحو الجنوب ما دفع الرئيس ساركوزي إلى طاولة التفاوض بهدف الوصول إلى نقطة اتفاق حول المشروع المتوسطي الجديد أين تم تعديله في 08 مارس 2008 بصفة تخدم جميع دول الاتحاد الأوروبي بحيث يكون المشروع الجديد استمرارية للمشاريع السابقة (مسار برشلونة).

تأسس الاتحاد من أجل المتوسط رسميا في 13 جوان 2008 من خلال التوقيع على الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط و الذي كان يعرف سابقا باسم "عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط" و شارك فيه رؤساء دول و حكومات 43 دولة من بينها دول الاتحاد الأوروبي و ستة عشر دولة من جنوب وشرق البحر المتوسط حيث حاول الاتحاد الأوروبي برئاسة فرنسا أن يجمع كل بلدان المتوسط كما حضر القمة القادة الرسميون للاتحاد الأوروبيون البرلمان الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي و جامعة الدول العربية ممثلة بأمينها العام عمر موسى، و الاتحاد الإفريقي وبالإضافة إلى تكتلات إقليمية أخرى فيما امتنعت ليبيا من المشاركة في القمة وكذلك غياب

الملك محمد السادس الذي ناب عن شقيقه، وجعل إعلان باريس الاتحاد من أجل المتوسط المستفيد من عملية برشلونة إذ يؤكد من حين على أهداف السلام و الاستقرار في المنطقة و المعلن عنها عام 1995 م

و ما يمكن ملاحظته في هذا المؤتمر هو أن هناك تباين كبير في الحضور و المشاركة الفعلية للأطراف في قمة باريس بين المشاركة العربية التي تأسست بالفرقة و الانقسام و الجانب الأوروبي الذي دخل الاتفاق ككتلة واحدة و بعبارة أخرى فان الجانب العربي لم يدخل الاتفاق باتفاق مسبق و رؤية موحدة ناتجة عن مفاوضات و تبادل لوجهات النظر و ذلك لما تعرفه طبيعة العلاقات بين الدول العربية كمصر و سوريا و كذلك الجزائر و العرب على عكس الجانب الأوروبي الذي دخل القيمة بعد مفاوضات و حوار مكثف خاصة بين ألمانيا و فرنسا أين اتفقت على أن يكون على أن يكون المشروع الجديد تكملة لمسار برشلونة تعمل على حل القضايا العالقة في المتوسط.

و الملاحظ كذلك هو عدم التوازن الذي عرفته القمة حيث نجد أن المشاركة الأوروبية كانت أوسع من المشاركة العربية[1].

تم عقد القمة التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسط في جلسة عامة مغلقة برئاسة مشتركة بين فرنسا و مصر أين خرج وزراء خارجية "دول هذه القمة بالإعلان المشترك للقمة الأولى لمسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط و الذي تضمن ستة مشاريع مقترحة من قبل القمة التأسيسية.

على العموم الاتحاد من أجل المتوسط منظمة حكومية دولية تجمع بين دول الاتحاد الأوروبي و خمسة عشر دولة من الساحل الجنوبي و الشرقي للبحر المتوسط.

هو يتيح منتدى فريدا من نوعه لتعزيز التعاون الإقليمي و الحوار في المنطقة الأورومتوسطية، بحيث تعمل الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط التي تعتبر أول هيكل دائم مكرس للشراكة المتوسطية الحكومية الدولية و تتخذ من برشلونة مقرا لها بصفتها

1 - رتيبة برد,**الحوار الاورومتوسطي، من برشلونة الى5+5**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام 2008-2009) ، ص170

المؤسسة التشغيلية التي تخول هذا الحوار الإقليمي بين الدول الأعضاء فتحرز أوجه التآزر فيما بينها و تروج لمشاريع و مبادرات التعاون ذات الأثر المباشر على حياة المواطنين، كما يجمع الاتحاد من أجل المتوسط بشكل منظم بين ممثلي دول الأعضاء الثلاثة و أربعين من خلال العمل كإطار للحوار بشأن السياسات و تبادل الأفكار و المشاريع و التجارب و كذلك ضمان أفضل الممارسات بين الحكومات و المؤسسات الدولية الرئيسية كما يتيح منصة فريدة من نوعها لبلورة الأولويات الإقليمية و البت في مبادرات التعاون المعنية التي يتم تنفيذها بحيث يعمل الاتحاد من أجل المتوسط بالشراكة مع الفواعل الدولية الرئيسية لمشاريع و مبادرات تعاون؟ عموم المنطقة تعالج الأسباب الجديرة للتحديات الأمنية و الاجتماعية، الاقتصادية الإقليمية معززة التكامل الإقليمي، التنمية المستدامة،نذكر أهم هذه الأولويات تنمية الأعمال، الشؤون المدنية و الاجتماعية و التعليم العالي و البحث العلمي، النقل و التنمية الحضرية ،المياه و البيئية و الطاقة و تغيير المناخ[1].

المطلب الثاني: أهداف مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط و أهم العوائق التي يواجهها

يعد مشروع الاتحاد من أجل المتوسط مشروع طموح جدا ،بحيث عبر عن اهتمامه بتطوير اقتصاديات الدول الأعضاء و خاصة الجنوبية منها كما دعا إلى تشجيع التبادل العلمي و الثقافي بين ضفتي المتوسط كما تضمن مقترحات لتنظيم الهجرة و تأمين الطاقة و الموارد المائية و إقامة طرق للنقل و السفر و يمكن تلخيص أهم المحاور ذات الأولية في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في:

1-تطوير الأعمال:

حيث تعتبر منطقة المتوسط واحدة من بين المناطق التي تعرف أعلى معدلات البطالة في العالم وفي هذا السياق تعمل الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط على تنفيذ مشاريع ومبادرات ملموسة تركز على تطوير و تعزيز فرص التوظيف، و تحسين المهارات للدخول

[1] -www.secretariat.org/ar/whowe are/ le 19-07-2016 .

سوق العمل مع التركيز بشكل خاص على الشباب و كما تهدف الأمانة العامة للاتحاد إلى مساعدة الهيئات القائمة التي تعمل على دعم المشاريع الصغرى و المتوسطية من خلال تقييم احتياجاتها و تحديد الحلول الإستراتيجية و تزويد تلك الشركات لما يلزم من موارد سواء تعلق الأمر بمساعدة فنية أو بوسائل مالية[1].

2-تطوير النقل و التنمية الحضرية:

و ذلك كون أن المتوسط طريق سريع للتجارة و التبادل التجاري كونه معبرا سهلا و آمنا لتدفقات البضائع و حركة المسافرين، كما يعتبر المتوسط محورا مهما لتحسين العلاقات و تعزيز التجارة الإقليمية و من ثم تحقيق رخاء و تطور المنطقة برمتها و لهذا قام الاتحاد من أجل المتوسط بوضع أهداف إستراتيجية في هذا المجال من خلال تطوير شبكة النقل عبر المتوسطية كذلك إقامة مشاريع إقليمية حتى تساهم في تعزيز النمو و التكامل الإقليمي على المدى الطويل و ذلك بالت[1]عاون مع الشركاء المؤسسين تحت إطار مبادرة تمويل المشروعات الحضرية.

3-الطاقة و المناخ:

يواجه أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط تحديات مشتركة في ميادين الطاقة و المناخ تتطلب مستوى رفيع من التعاون و الأعمال المشتركة فالتعاون في هذا المجال يعد فرصة لكلا جانبي المتوسط لتحقيق الهدف الأكبر و هو تعزيز التكامل و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية كما يتفق مع معايير الاستدامة و تعمل الأمانة العامة للدعوة إلى إقامة مبادرات ملموسة في ميادين الطاقة المتجددة في إطار مواجهة التهديدات الناتجة عن التغيرات المناخية في المنطقة و هذا بالاعتماد على لجنة فنية موسعة ، كذلك مجموعة من الخبراء في تغيير المناخ التابعين للاتحاد.[2]

[1]- www.secretariat.org/ar/whowe are/ le 09-08-2016.
[2] - www.secretariat.org/ar/whowe are/ le 10-07-2016.

4-البيئة و المياه:

تواجه منطقة البحر المتوسط عددا من المخاطر البيئية التي تهدد تنوعها البيولوجيون مواردها الطبيعية و كذلك مجموعة من التهديدات التي تمس صحة السكان و المناطق القابلة للسكن، حيث تئن العديد من المناطق الواقعة على السواحل الشمالية و الجنوبية تحت وطأة الجفاف و ندرة المياه أم تتعرض للفيضانات و الحرائق لهذا سعت الأمانة العامة إلى التصدي لهذه التهديدات من خلال وضع مشاريع عالية الأثر و التركيز على الأولويات الإقليمية و المتمثلة أساسا في حماية البيئة البحرية و مبادرة أفق 2020 الرامية إلى إزالة التلوث من البحر المتوسط عن طريق التصدي لحوالي 80% من مصادر تلوث المياه فضلا عن الخطة المائية التي تتمحور حول أربع محاور أساسية و هي:

- إدارة المياه.[1]
- التكيف مع تغير المناخ و المياه و إدارة الطلب على المياه و تمويل المياه.

5-التعليم العالي و البحث العلمي:

بحيث يعتبر من الركائز التي تستند إليها منطقة المتوسط لضمان مستقبل مشترك، مزدهر بعمل الاتحاد من أجل المتوسط من خلال الأمانة العامة و بالتعاون مع الأطراف المعنية إلى تحديد و اعتماد و دعم المشاريع و المبادرات المحددة التي من شأنها أن تساهم في إقامة منطقة أورو متوسطية للتعليم العالي و البحث العلمي.

و تماشيا مع هذه الأهداف قام الاتحاد من أجل المتوسط من خلال إعلان القاهرة الخاص بالوزراء الأورومتوسطيون حول التعليم العالي و البحث العلمي جوان 2007. ل:

- تعزيز فرص تنقل الطلبة و الأكاديميين و الباحثين من جانبي المتوسط.
- دعم إطلاق برامج دراسة و بحوث مشتركة من خلال تعزيز نظام ضمان الجودة.
- تبني التحديث و نقل المعرفة و التكنولوجيا و ما يعود به من نفع على الصناعة و الاقتصاد.

[1] -www.secretariat.org/ar/whowe are/ le 08-09-2016 à 20h52.

- تحفيز روح زيادة الأعمال و دعم قابلية التوظيف لدى الطلبة وفق لاحتياجات سوق العمل.
- ضمان تكافؤ الفرص للحصول على التعليم و التدريب على المهارات.

6-الشؤون الاجتماعية و المدنية:[1]

بعد التغيرات التي شهدتها الضفة الجنوبية للمتوسط فان الأمانة العامة للاتحاد عازمة على استجابة احتياجات سكان المنطقة والاستجابة لها من خلال مشاريع واضحة المعالم قابلة للتنفيذ على أرض الواقع و ذلك بهدف تعزيز التنمية البشرية والاحتياجات الاجتماعية و الاقتصادية، وفي هذا الصدد يعتمد خليج يشمل مختلف الجهات المعنية لدعم تدابير بناء الثقة بين الحكومات والبرلمانات والسلطات الإقليمية والمحلية والقطاع الخاص والمنظمات الشعبية، وتركز الجهود بشكل خاص على تعزيز قابلية توظيف الشباب من خلال سد الفجوة بين العرض التقليمي والطلب على العمالة مع إبلاء اهتمام خاص بالعنصر النسوي للعب دور أقوى في المجتمع، الأمر الذي من شأنه أن يمهد الطريق لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

و في مجال الحماية المدنية تصب الجهود في اتجاه تشجيع و تعزيز التعاون بين الدول و الجهات المعنية من ضيئات محلية و منظمات المجتمع المدني ، و كذلك لتحسين بناء القدرات و الاستجابات المنسقة للأزمات، الكوارث على المستوى الإقليمي.[1]

و في المقابل يواجه الاتحاد من أجل المتوسط عدة تحديات أمام فرص نجاحه و تحقيق الأهداف التي أشرنا إليها و نذكر منها:

- الفروق الشاسع بين الضفتين الشمالية و الجنوبية حيث تتفاوت وبشكل كبير مستويات التنمية والتقدم كما أن الدول الأوروبية تعمل وفق إستراتيجية منسجمة وتعد دائما لتحقيق مصالحها بشكل عام على عكس دول الجنوب التي تختلف سواء في الطموحات أو الخصائص الإستراتيجية ما ينتج عنه كونها المحور الضعيف في معادلة الشراكة، كما أن وجود الكيان الإسرائيلي يعد أكبر عامل للانشقاق كونه العائق الأساسي حتى في التجارب السابقة و هذا إضافة إلى عدة توترات عديدة بين دول المنطقة و التي بدورها تحول دون

[1] - www.wikipidia.com/ le 23-06-2016.

تحقيق الأمن و السلام في المنطقة[1]، على غرار الخلاف المغربي الجزائري و كذلك رفض بعض الدول التطبيع مع إسرائيل.

- بما لاشك فيه أن دول جنوب المتوسط كانت قد ارتبطت في فترات سابقة في اتحادات و منظمات أخرى على غرار الاتحاد الإفريقي و الجامعة العربية في نظام هذه الدول إلى تنظيم جديد سيؤدي على الأقل إلى انشغالها عنها و قد يؤدي حتى الى تهميش، و هذا لا يقتصر فقط على دول الجنوب بل و حتى على دول الشمال، فالإتحاد الأوروبي لم يخفي قلقه من إمكانية نزوح دول إلى التنظيم الجديد و لعل تلك كان السبب الرئيسي في تعديل مشروع الاتحاد المتوسطي حتى أصبح الاتحاد من أجل المتوسط فمن جهة مكن ذلك من عدم إنشاء تنظيم مشابه للاتحاد الأوروبي و من جهة تمكنت دول الاتحاد من دول المشروع الجديد ككتلة واحدة و بالتالي لم يعد يقتصر فقط على الدول المطلة على المتوسط و هذا ضد الفرق بين الجهة الشمالية التي تمكنت من الوصول لاتفاق يحل هذا الاختلاف على عكس دول الجنوب التي دخلت الاتحاد كل واحدة على حدى.
- و من بين أهم الصعوبات التي تواجه الاتحاد من أجل المتوسط هو تطبيق المشروع على الواقع، فبعد الارتفاع الذي تعرفه أسعار الطاقة تجد أوروبا نفسها عاجزة عن تمويل المشروع بحيث أبدت تحفظها بشأن مسألة التمويل بالرغم من أن الرئيس الفرنسي، عد بما يعادل 14 مليار أورو لصرفها في تنفيذ المشروع الذي يحتاج إلى عشرات الأضعاف من المبلغ المعلن عنه، بما أن التجارب السابقة قد كانت خصصت مبالغ هامة بشأن قيام المشروع و تعديل دول الجنوب إلا أن ذلك لم يتحقق.
- الدور الأمريكي في المنطقة و الذي يعد كعائق للمبادرات الأوروبية فمسألة الأمن في المتوسط أصبحت تهتم أيضا فاعلين غير متوسطين مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت في تنافس إقليمي على الصعيدين الاقتصادي و الاستراتيجي مع دول الاتحاد الأوروبي (بالخصوص فرنسا) حيث ظهر جليا بعد نهاية الحرب الباردة مع طرحها (الولايات المتحدة الأمريكية) مشروعها الشرق أوسطي و مبادرة ايزنستات للشراكة مع دول المغرب العربي.

[1]- برد رتيبة، مرجع السابق، ص 239.

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية لمبادرات التعاون في المتوسط

في هذا المبحث قمنا بوضع ثلاثة متغيرات لدراسة و وضع تنبؤات لمستقبل المبادرات التعاونية.

المطلب الأول: سيناريو النجاح

و هذا الاحتمال يقوم على أساس فكرة التنمية المشتركة و تداخل المصالح بين دول الاتحاد الأوروبي و دول الجنوب من خلال تحويل بعض المؤسسات من أوروبا و التي تعاني من صعوبات في فرض نفسها هناك إلى دول الجنوب مما يوفر لكلا الطرفين فرص و مزايا أكبر فذلك يخلق فرص الشكل و كذلك تحقيق نهضة اقتصادية و كذلك نقل للتكنولوجيا أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فيستطيع من خلال هذا أن يحقق أسواق إضافية.

على العموم فان توقعات نجاح المشاريع المتوسطية قائمة على متغيرات قائمة و هي:

1- طبيعة العلاقة بين القوى الكبرى و المركزية داخل الاتحاد الأوروبي:[1]

في حالة نجاح عملية الاندماج في أوروبا بالشكل الذي نصت عليه اتفاقية ماستر بخت و أكدته اتفاقية أمستردام خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة ففي هذه الحالة احتمالات تدعيم العلاقات المتوسطية وارد جدا، بحيث نجد أن أوروبا دخلت مرحلة متقدمة في ذلك الأمر الذي سينعكس على دول الجوار الجغرافي حيث اقتصاديات دول الجنوب في المتوسط مرتبطة بأوروبا (التبادلات التجارية، حركة رؤوس الأموال، مكننا القول أن العلاقات في المتوسط مرهونة بكيفية تعامل أوروبا مع تحديات التكامل و العولمة خاصة حول السلوك الخارجي و زوال الخلافات بين قطبي الاتحاد و ألمانيا و فرنسا.

[1] - مصطفى بخوش، حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات و الأهداف، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006، ص36.

2- طبيعة الترابط بين دول الاتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط:

بحيث يعتبر الأوروبيون أن مبادرات التعاون مشاريع شاملة لعدة أسباب:

- امتلاك نظرة إستراتيجية و مستقلة من خلال إنشاء مناطق للتبادل الحر.
- تخصيص تحويلات و مبالغ مالية لتنفيذ المشاريع
- توسيع مجالات التعاون و دخول مواضيع جديدة في إطار التعاون

و من جهة أخرى فان مبادرات التعاون هي وليدة مجموعة من التغيرات التي عرفها العالم و خصوصا الجانب الأمني نتيجة الفوارق بين الضفتين و هذا إضافة الى تخلي دول الاتحاد عن فكرة الوصاية و التدخل بحكم التقارب الجغرافي سيكون هناك فرص نجاح كبيرة لإنشاء علاقات شراكة.

3- طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي:

في ظل ديناميكية العولمة و الإقليمية لمواجهة صعود منطقتين إستراتجيتين كبيرتين على الصعيد الدولي واحة أمريكية (اتفاقية التبادل الحر شمال أمريكا) و أخرى أسيوية بحيث وجد الاتحاد الأوروبي نفسه في وضعية لا يستطيع دخول المنافسة بدون تشكيل منطقة مستقرة سياسيا و متوازنة اقتصاديا مع شركائه في جنوب المتوسط.

هذا يؤدي لاستخلاص أن مشاريع التعاون جاءت لاعتبارين أساسيين:

- اعتبار سياسي استراتيجي يعكس حاجة أوروبا لتوحيد موقفها لمواجهة العجز الذي أصابها.
- اعتبار اقتصادي لتحضير أوروبا لمنافسة اقتصادية مع الولايات المتحدة.

و في الأخير يمكننا القول أن المتوسط بعد نهاية حرب أصبح فضاء و تتقاطع فيه و تتصادم المصالح الأوروبية و الأمريكية و مشاريع التعاون كلها مبادرات أوروبية لإعادة التوازن مستفيدة في ذلك من العامل الجغرافي في المنطقة[1].

[1]- مصطفى بخوش، مرجع السابق، ص86.

المطلب الثاني: سيناريو الفشل

تقوم هذه الاحتمالات على عدة افتراضات:

- يرتبط إخفاق الحوارات التعاونية بإنفاق مسكرات التكامل في الضفتين، في هذه الحالة يمكننا تصور فشل التكامل في الجنوب على عكسه في الشمال.
- في حالة ما إذا تركت العلاقات الثقافية خارج منطق النزاعات أو مشاريع التكامل فهذا سيؤدي إلى تفاقمها و بناءا على هذا فان كل المبادرات ستذهب مهب الريح و هذا من خلال مجموعة من التصورات و الاحتمالات:

- قيام الاتحاد الأوروبي بالتوجه لمناطق أخرى من أجل إقامة شركات و الاتحاد عن جنوب المتوسط كون دول تعاني العجز و حتى الفقر.
- الصراع بين دولتين أو أكثر في المنطقة بسبب غياب عوامل قيام الثقة و الأمن.
- تأثير اتفاقية شنغن و التي قامت أوروبا من خلالها بغلق و عزل الحركة و من جهة أخرى فرض القيود على الأفراد[1].

و من أجل توضيح أكثر نقوم بشرح متغيرات لسيناريو الفشل:

1-العلاقة بين القوى المركزية في الاتحاد الأوروبي:

من شأن الوضع الراهن الذي تمر به أوروبا أن يؤدي إلى توجه أوروبي نحو الداخل و انكفاء الذات و هذا لسببين:

- الأزمة البلقانية التي نبهت الأوروبيين إلى المشاكل الجديدة التي قد تعصف بالمشروع حيث و لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية تطرح في أوروبا مشكل الاثنيات.
- تفكك الاتحاد السوفياتي و الكتلة الشرقية و حالة اللا استقرار التي خلفها دفعت الأوروبيين للاهتمام و التركيز على و الشرق و هذا بطبيعة الحال على حساب الجنوب.

[1]- مصطفى بخوش، نفس المرجع، ص102

هذا الانكفاء قد سمي الخلافات التقليدية بين فرنسا و ألمانيا بريطانيا و هو الأمر الذي سينعكس بالسلب على مشاريع الشراكة، حيث لا يخفض علينا توجهات بريطانيا الأطلسية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية و التطلعات الألمانية نحو الشرق بدعوى أنه ليس من مصلحة ألمانية أن تتحول من جديد إلى خط فاصل بين عالمين مختلفين أوروبا الغربية الغنية و المستقرة من جهة ، و أوروبا الشرقية التي تعيش فوضى اقتصادية و لا استقرار من جهة أخرى.

2- الترابط بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط:

منافسة أوروبا الشرقية لدول جنوب المتوسط و هذا على مستويين:

- اليد العاملة: فهي يد عاملة أحسن منها في الجنوب من حيث التأهيل.
- الاستثمارات: البني التحتية، وجود قاعدة صناعية إنتاجية سابقة

و ما يزيد الموقف التفاوضي هما ينتج عنه دولة من جنوب المتوسط في كفة و الاتحاد الأوروبي في كفة مما يؤدي إلى الشعور بالظلم في غالب الأحيان و بالتالي تعتر المشاريع.

3-المنافسة بين الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية:[1]

إن الولايات المتحدة الأمريكية و بعد خاصة نهاية حرب الخليج أصبحت تبسط نفوذها في منطقة المتوسط أكثر من أي وقت مضى و أصبحت تسيطر و تهيمن على التوازنات الجيوسياسية في المنطقة في حين أن أوروبا و بحكم التقارب الجغرافي أكثر عرضة للآثار السلبية الناجمة عن حالة عدم الاستقرار كما أن أوروبا فشلت في التعامل بمفردها مع القضايا الأمنية في شرق أوروبا بعد تفكك يوغوسلافيا أين برزت الضرورة إلى التواجد الأمريكي هناك.

إضافة إلى هذا فهناك عوامل قد تؤدي إلى عدم نجاح أي مشروع شراكة في المنطقة نذكر على سبيل المثال:

- حالة التفكك التي تقدمها المنطقة.
- حجم منطقة المشرق المتراجع.

[1]- مصطفى بخوش، مرجع السابق، ص110.

- المحورية و الانقسام فهناك اتجاه واحد نحو أوروبا بعد عجز الدول الجنوبية لبناء علاقات سليمة فيما بينها.

الخاتمة:

يمكن القول أن منطقة المتوسط تزخر بكل ما يمكنها من تحقق تنمية و استقرار و هذا سيكون في حال ما إذا اتفقت إرادات صناع القرار و لذلك سنقدم مجموعة من الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال دراستنا.

- إن مفهوم التعاون في المتوسط هي مفاهيم أوروبية لم تنتج عن اتفاق مختلف الأطراف فمن جهة يثبت هوية الأوروبيين و ينكر في المقابل صوية الجنوب.
- مفاهيم الشراكة تعكس تغيير مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة فالأمن أصبح اليوم يعني التعاون و الاعتماد المتبادل.
- إن مشاريع الشراكة تعكس مركزية المقاربة الاقتصادية التي تؤكد الآثار الايجابية المترتبة عن الانفتاح للتبادلات التجارية و المالية على النمو الاقتصادي و هي التي تقوم على دور العامل الاقتصادية في إدماج النخب المتوسطية في نظام علاقات فقد يجعلها تابعة و خاضعة للقوى المهنية.
- إن القضية المركزية لا تكمن في ضرورة الانخراط في مشاريع الشراكة بل تكمن في طبيعة العلاقة من حيث التبعية أو الشراكة الفعلية التي تضمن المصلحة لمختلف الأطراف.
- ازدواجية المعاملة الغربية في الكثير من المسائل، خاصة التي تتعلق بالتنقل إذ نلاحظ حرية بالنسبة الأحوال و البضائعه و غيابه بالنسبة للأفراد.
- هناك فوارق كبيرة بين حجم الأحداث المعلن فيها و الوسائل المسخرة لتنفيذ المشاريع.
- اهتمام الاتحاد الأوربي بمنطقة المتوسط يعود لأسباب اقتصادية خصوصا بعد بروز المنافسة من قبل القوى الغربية الأخرى و م أ.

1- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مترجمة، مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004.

2- روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر، 1971.

3- بوزناده معمر، **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

4- زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة**، ليبيا، دار الرواء 2008.

5- مارتن عزيفش وينري أوكلاهان المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى،8 200.

6- سمير أمين،" **إمبراطورية الفوضى**"، بيروت، دار الفكر 1991.

7- مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الياردة**، دراسة في الرهانات والأهداف، القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع 2006.

8- عبد النور عنتر، "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري**"، الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر، والمكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع 141.

ب- المقالات:

1- طروب بحري، **الأمن الغذائي المفاهيم والأبعاد**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 07، نوفمبر 2011 ص 294.

2- منصور العربي، **النظريات في العلاقات الدولية**، قسم طلاب الجامعة، قسم العلوم السياسية، 2009، www.mansouri/arbi-yow.com

3- عادل زقاغ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، باتنة،جامعة الحاج لخضر 2008، 2009، ص129.

4- مصطفى بنون، **المسألة الأمنية في البحر الأبيض المتوسط**،مداخله، مقدمة في ملتقى الأمن في البحر المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008.

5- محمد صابر عنتر، **الأمن العربي و البحر الأبيض المتوسط، تجسيد البحر المتوسط**، إضافة للأمن العربي، مجلة قضايا عربية، العدد 4، 1980.، ص147.

6- محند برقوق، **محاضرات ألقيت على طلبه الماجيستر**، جامعة محمد خيدر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2006م/2007م.

7- مصطفى بخوش، **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات المنية في المتوسطي من أعمال الملتقى الدولي**": " الجزائر و الأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008، ص2.

8- سحر مصطفى حافظ، **"الهجرة غير الشرعية، المفهوم والحجج والمواجهة"** 250، ع2، 2013، ص47.

9- محمد غزي، **"التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"**، الجزائر نموذجا، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والسياسية، العدد8 2012، ص51.

ج- الرسائل الجامعية:

1- كاتيا بواب، علي حواسين، **التهديدات الأمنية الحديثة و تأثيرها على العلاقات الأورومغربية**، مفكرة ليسانس غير منشورة (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق و العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2009 (2010).

2- نباي وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب**،، مفكرة ليسانس منشورة(جامعة مولود معمري، كلية الحقوق و العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2014) .

3- الياسين بن سعدون,، **الكوارث الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5** ، رسالة ماجيستر (جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية,2012/2011).

4- فايزة ختو، "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية"، 1995-2010، رسالة ماجيستر غير منشورة ،جامعة الجزائركلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011.

5- رتيبة برد,**الحوار الاورومتوسطي,من برشلونة الى5+5** ,رسالة ماجيستر غير منشورة (جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام2008-2009).

6- جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي ,نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتجية في المتوسط** .رسالة ماجيسترغير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة 2001-2010)، ص 93.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

Books :

- Jams wyllie, **force and security**, in :trencer C, salmon and others, issues in international relations leedeon and new xark, reat ledage, 2 nd edition, 2008, p74.

Articls :

1 -Arnold walfers, national security as an amhiguous symheel, political s science quarter ly, vol-67, N° 4, decembre, 1952-p485.

2 -Olivier Richmand and Jason franks, **human security and the waron terrer**, I. Felix, docdds and tim pippard.

3- Internatinal encycolojedia of the social sciences, devid sills, edition, 19 vols (New York macmilan 1968) vol 2pp 40-45.

4- PIERRE Willa , **La mediterranée comme espace inventé**, Jean Monnet, **Working papers**, n : pares , novembre 1999 p p 02 - 03.

5 - Copenhague School, in : www.wikipedia.org/ copenhague school (international relations) , le 18/09/2016.

3- المراجع الالكترونية:

1- وائل نوري، أبرز الهجمات الإرهابيين في أوربا (انفوغرافيك) في:
http://www.echouroukonline.com/ara/articles/261484.html تاريخ الاطلاع: 2016/09/24م.

2- www.akhersaa.dz.com/dossiers-en-cors/121071.html تاريخ الاطلاع: 2016/09/26.

3- www.elkhabar.com/press/article/112515 تاريخ الاطلاع: 2016/09/26.

4- هدى مبارك، "السلاح الحشيش المغربي والهجرة السرية تهدد الجزائر ودول أوربا...و المافيا" في :

5- www. Elbilad.net/article/détail/id-C934 تاريخ الاطلاع: 2016/09/26.

Essalamonline.com/ara/socila/45742.html تاريخ الاطلاع: 2016/09/26.

6- خليل حسين ، **نظام الأمن الاقليمي في القانون العام الدولي** على الموقع :

http/ : www.drkha/i/hussien.blogspot.com/01/blogs post 1982 html

-http://www.dirwanalarab/spip/php%35.article8776

7- حسن نافعة، "**سيادة الدول في ظل التحولات موازين القوة في النظام الدولي**" ، متحصل عليه من :

http : //afkaronlin/org/arabic/archives/mar-avr2003

8- خديجة عرفة، "**تحولات مفهوم الأمن - الإنسان أولا**" ، متحصل عليه من:

www.islamonline.net/arabic/mafahem/2003/09/article01

9- تكايوكي ياماموراء، ترجمة عادل رقاع، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، متحصل عليه:

http// :www.geocities.com/adel...eggagh/seept.html

10 -www.secretariat.org/ar/who we are/